محضر الجلسة رقم 026

التاريخ: الثلاثاء 29 جمادى الآخرة 1443هـ (1 فبراير 2022م)
الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وواحد وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

مرحبا بكما.

السيدات والسادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة للأسئلة الشفوية التي تفضل السيدات والسادة المستشارون بطرحها، وبطبيعة الحال سنستمع إلى أجوبة الحكومة عليها.

لكن قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة في البداية للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

أودع أعضاء الفريق الحركي مقترح قانون يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 38.09 الخاص بالوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

كما أودع أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية مقترح قانون بتغيير وتتميم أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 المتعلق بإحداث الجامعات وسن أحكام خاصة.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس بـ 6 طلبات تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية:

- الأول تقدمت به مجموعة العدالة الاجتماعية، حول موضوع "احتداد تأخر التساقطات المطرية"؛
- الثاني تقدمت به مجموعة العدالة الاجتماعية أيضا حول موضوع "قرار وزير العدل بفتح مباراة ولوج مناصب منتدبين قضائيين للقيام بمهام المساعدة الاجتماعية والترجمة الأمازيغية"؛
- الثالث تقدم به الفريق الحركي حول موضوع "غلاء أسعار الأعلاف والأسمدة"؛
- الرابع تقدمت به مجموعة العدالة الاجتماعية حول موضوع "اختفاء طوائف النحل في مختلف مناطق المغرب"؛
- الخامس تقدم به ممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب حول موضوع "ظاهرة اختفاء النحل"؛
- السادس تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار حول موضوع "الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل لتنظيم مباراة ولوج منتدبين قضائيين للقيام بمهام المساعدة الاجتماعية والترجمة الأمازيغية".

وقد أحيلت جميعها على الحكومة داخل الآجال المحددة، والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل مع جميع هذه الطلبات.

وطبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 25 يناير 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 38 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 103 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 12 جوابا.

وأخيرا، نحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 95.17 يتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، ثم مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي.

كما سيعقد المجلس يوم غد الأربعاء 2 فبراير 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على باقي النصوص الجاهزة، تليها مباشرة جلسة اختتام دورة أكتوبر 2021.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

الآن ننتقل إلى معالجة أسئلة المحور الأول الموجهة لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، حول "التعمير والسكن غير اللائق"، وهذه الأسئلة تجمعها وحدة الموضوع، ولذلك سنقوم بطرحها دفعة واحدة، وبعد ذلك ستتولى السيدة الوزيرة الجواب على هذه الأسئلة.

وأعطي في البداية الكلمة لمستشار من التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المداني املوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

قامت بلادنا بمجهودات لتجويد التشريعات القانونية المرتبطة بالتعمير لكي تجعلها تواكب التطورات التي يعرفها المجال، وذلك من أجل تحسين رونق مدننا ومحاربة السكن الصفيحي وإقرار آليات تحفيزية لجعل المواطن المغربي يقطن بكرامة في سكن لائق، تتوفر فيه كل مواصفات العيش الكريم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هو برنامجكم من أجل تجويد وثائق التعمير وتحصينها وجعلها تساهم في تحريك الدورة الاقتصادية الوطنية؟

وما هي السبل الكفيلة لمواصلة محاربة السكن غير اللائق؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني لفريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد المستشارين من هذا الفريق.

تفضل.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

السيدة الوزيرة،

ما هي السياسة الحكومية في مجال التعمير والتدابير المتخذة لمواجهة السكن غير اللائق؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير المتخذة في مجال السكن غير اللائق والتعمير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع للفريق الحركي.

تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يعد قطاع التعمير قطاع أساسي في مجال التنمية المجالية، وفي هذا الإطار، نسائلكم حول الإجراءات المتخذة لتجويد العرض ومواكبة الإطار التنظيمي في مجال التعمير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس للفريق الاشتراكي، فليتفضل أحد السادة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ايذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن خطة عملكم لمعالجة الإشكالات المرتبطة بقطاع السكنى والتعمير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

السيد الوزير المحترم،

عن رؤيتكم لمعالجة الإشكاليات البنيوية التي يعرفها التعمير في بلادنا ومواجهة السكن غير اللائق نسائلكم السيدة الوزيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السابع والأخير لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس المحترم،

سؤالنا للسيدة الوزيرة المحترمة حول "برامج تحسين ظروف السكن غير اللائق وتنويع العرض السكني".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة للسيدة الوزيرة، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، للإجابة في دفعة واحدة على جميع هذه الأسئلة التي تجمع بينها وحدة الموضوع.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بغيت في البداية نشكركم على الأسئلة المهمة اللي طرحتو علي اليوم واللي متعلقة بالتعمير والسكن غير اللائق، فلذلك غادي نجاوبكم في الشقين، الشق الأول المتعلق بإشكالية وتحديات التعمير ببلادنا، والشق الثاني اللي هو السكن غير اللائق.

فيما يخص التعمير تيعرف الجميع بأن وثائق التعمير ليست فقط وثائق تقنية، بل هي وثائق إستراتيجية، اللي تتسمح بالتنزيل ديال جميع السياسات العمومية، وكذلك تتوضع واحد التصور اقتصادي واجتماعي للتراب ديالنا، وخاصة في الوقت اللي التحولات المرتبطة بالتنمية ببلادنا تتأدي لواحد الارتفاع ديال نسبة التمدن، 2021: 63% من نسبة التمدن، في أفق 2050: 73%، فلذلك ما يمكن لنا، ومن المفروض ومن الضروري باش نلقاو ميكانيزمات باش يكونو عندنا وثائق أكثر مرونة فعالة وشفافة.

ولكن رغم ذلك هاذ القطاع ديال التخطيط اللي هو أساسي يعاني من واحد المجموعة ديال الإكراهات، كيف تتعرفو، أولا مسطرة جد معقدة، واش تتعرفو بأن أي وثيقة، وثيقة باش يتصادق عليها خص 33 متدخل اللي تيعطيو وجهة النظر، من بعد باش تتم المصادقة خص 113 توقيع، وباش تعرفو الإشكالية الحقيقية هي المعدل ديال إنتاج هذه الوثيقة 6 سنوات، في حين أن الوثيقة عمرها 10 سنوات.

فلذلك، التخطيط ديالنا ما عمرو يتلاءم مع الواقع، التراب ديالنا تيتطور بواحد الطريقة مهمة جدا، ولكن الوثيقة مع تأخذ لنا 6 سنوات، تيكون واحد الضغط وتيجعل غياب الملاءمة ما بين الواقع والوثيقة، فلذلك التخطيط اللي ما تيليق إلى حتى حاجة.

كذلك، من الإشكالات الحقيقية ديال وثائق التعمير، تتعرفو بأن تصاميم التهيئة المدة ديالها 10 سنوات ملزمة 10 سنوات، والمخططات التوجيهية 25 سنة، فلذلك تنجمدو واحد التراب ديالنا 10 سنوات أو 25 سنوات، هاذ التوجيه تيبقى 25 سنة، في الوقيتة اللي الاقتصاد في بلادنا والتصور وخاصة مع، إن شاء الله، هاذ الحكومة غادي تنتج الكثير فيما يخص الاستثمار، التراب ديالنا كيتطور والوثيقة تبقى جامدة، فلذلك خص ولابد نعاودو النظر ونعطي وثائق بأكثر مرونة باش نحفزو الاستثمار.

كذلك، من المشاكل والإشكاليات الحقيقية ديال وثائق التعمير كاين عدم اقتناء وتنفيذ المرافق في الآجال المحدد، تتعرفو بأن وثائق التعمير أكيد تتوضع (les zonings) وذاك الشي، ولكن تتخصص واحد المجموعة نتاع البقع الأرضية للمرافق العمومية، ولكن المصالح الخارجية رغم أنها تساهم في إنجاز هذه الوثائق ما تتوضعش نفس الإستراتيجية وما تتكونش واحد الالتقائية ما بين التعمير والمصالح الخارجية، وهاذوك البقع الأرضية إلى ما تقتناوش تيبقاو 10 سنوات بقع غير مبنية، فلذلك كاين هاذ الإشكال كذلك.

فيما يخص الجمالية ديال المدن ديالنا، كاين مواثيق معمارية، والوزارة اشتغلت باش جميع المدن يكون عندها هاذ المواثيق، ولكن غير ملزمة بقوة القانون، فلذلك كتبقى (un document de référence) بدون قيمة قانونية.

ورغم ذلك، تدار واحد المجهود من طرف بلادنا ولحد الساعة 80% من التراب مغطي بوثائق التعمير، من أصل 1500 جماعة، 1200 عندهم وثائق التعمير ديالهم ومخطط بتصاميم التهيئة، ولكن الإشكال الحقيقي هو المدن الكبرى غير مغطاة بوثائق التعمير، في الوقيتة اللي تنعرفو بأن المدن هوما اللي تيعانيو من واحد الضغط معماري ثقيل، ومشينا سنوات واحنا تنفعلو الأمور بلجنة الاستثناءات اللي بينت النواقص ديالها، هي أعطت واحد الدفعة وواحد الانطلاقة اقتصادية ولكن في نفس الوقت بدأت تتخلق إكراهات في التراب ديالنا، خرجنا من هذا المنطق ديال لجنة الاستثناءات وفي غياب وثائق التعمير وفي غياب لجنة الاستثناءات جميع الجماعات متاع المدن الكبرى تيعانيو من الإكراه القانوني ما تيمكنلناش نرخصو، وهذا ما يمكن لناش نقبلو باش التراب ديالنا يبقى مجمد في الوقيتة اللي كاين فرص حقيقية ديال الاستثمار، وفاش تنقولو الاستثمار هي فرص

لخلق الشغل للشباب ديالنا.

انطلقت الوزارة في واحد المجموعة ديال الإجراءات، وهاذ الشي مؤخرا من نهار تعينت الحكومة، أنتجنا جيل جديد من وثائق التعمير اللي هو أكثر مرونة لتحفيز الاستثمار، والمنطق اللي كنتطلقو منو هو تتكون الوثيقة كيما كتصادق عليها في الماضي ولكن تتكون واحد الإمكانية في إطار واحد كناش التحملات، باش يكون واحد ضبط المسطرة رابح-رابح ما بين المستثمر والتراب، يمكن لنا نزيدوكم طبقة، يمكن لنا نزيدوكم في (le COS[1]) ، ولكن أشنو هو الربح للتراب؟

الفرق ما بين لجنة الاستثناءات هو هاذ الشي مضبوط ومحدد وله معايير في إطار واحد كناش التحملات اللي غتلتزم به الإدارة ويلتزم به المستثمر، وهذا في الحقيقة غادي يعطينا المرونة أكثر ويمكن التراب ديالنا يولي تيجيب الابتكار داخل هذا التراب وهذه المدن.

كذلك، إخراج وثائق التعمير للمجالات الميتروبولية، تتعرفو بأن النظام الميتروبولي مازال ما كاين كإطار قانوني اليوم، ولكن كواقع على أرض الواقع كيبان لكم بأن عندنا المدن الكبرى والمحيط ديالها ما غاديش بنفس الوثيرة نتاع التنمية، فلذلك ما يمكن لناش باقي اليوم نخممو لمدينة بلا ما نخممو المحيط ديالها، وهاذ التخطيط هو التخطيط الميتروبولي اللي انطلقنا فيه مثل الدار البيضاء، طنجة، مراكش وواحد المجموعة ديال المدن الكبرى.

كذلك، منذ بداية هذه الحكومة انتجنا 19 تصاميم تهيئة، أكيد هاذ تصاميم التهيئة انطلقت قبل ما تجي الحكومة، ولكن الطريقة باش واكبنا العمل جعلتنا في ظرف 3 أشهر وهذه في الحقيقة حصيلة اللي تنفتخر بها لأن 19 تصاميم تهيئة هي 19 جماعة اللي اليوم عندها الإمكانية باش ترخص على أساس قانوني، كذلك الفتح ديال 120.000 هكتار للتعمير في أفق 2040، 50% موجهة للاستثمار و50% موجهة للسكن والمرافق والطرق.

فيما يخص التدبير الحضري، كيف تتعرفو الوزارة عندها بعد استراتيجي اللي هو التخطيط وعندها بعد عملياتي اللي هو تدبير ملفات التراخيص، عندنا 30 وكالة حضرية 29 اللي مرتبطة بالوزارة ديالنا، تتدرس سنويا ما يفوق من 100.000 ملف، 80% مشاريع صغرى، 20% مشاريع كبرى أو مشاريع الاستثمار.

وتحفيزا للاستثمار كما التزمنا في هذه الحكومة، درنا واحد المجموعة ديال الإجراءات في هاذ 3 أشهر الأخيرة، الأولى هي الدورية الوزارية ديال 6 دجنبر 2021، والتي تمكن من إعادة دراسة 3500 ملف اللي القيمة الإجمالية 27 مليار درهم، 2021 ترفضت 3500 ملف لأسباب تقنية، لأسباب إدارية ماشي أسباب قانونية، اللي عاودنا طلبنا من الوكالات الحضرية يعاودو فيها النظر، واللي بينت لنا بأن 27 مليار درهم كانت جامدة عاودت دخلت دبا في المساطر الإدارية.

كذلك، من الإجراءات اللي درنا طلبنا من جميع الوكالات الحضرية تعميم الدراسات القبلية للمشاريع بإشراك المستثمرين والمهنيين لتسهيل الحصول على التراخيص، ماشي يمشيو بطريقة مباشرة للمنصة ديال الرخص، بل يكون واحد الدراسة القبلية، فلذلك تتسمح لهذاك المستثمر باش تكون عندو أكثر سهولة للحصول على التراخيص.

المساهمة في تحسين أداء منصة "رخص"، وهاذ الشي بتنسيق مع وزارة الداخلية، لأن منصة "رخص" في الحقيقة جد إيجابية، ولكن باقي تتعاني واحد البطء فيما يخص ضبط الآجال وهاذ الشي راه انطلقنا مع وزارة الداخلية في إطار واحد اللجينة اللي تتشتغل؛ كذلك عممنا الرقمنة لضمان الحكامة الجيدة والنزاهة.

العمل كذلك على تحقيق اللاتمركز بخلق 12 وكالات حضرية كبرى، لأن في إطار الجهوية الموسعة تيصعاب علينا باش ما نعطيوش المجالس الجهة، المجالس المنتخبة آليات ديال الاشتغال بحال الوكالات الحضرية اللي حاليا عليها واحد الضغط في التدبير الحضري، ولكن ما تيبقاش لها الوقت الكافي والكفاءات الداخلية اللي تسمح لها توضع واحد التخطيط، والتخطيط أساسي، لأن تنشوفو دبا كاين المخططات الجهوية، مخطط جهوي بدون تصور وتوجيهات من طرف الوكالة الحضرية تيصعاب باش تكون في مستوى الإنتظارات ديال الساكنة ديالنا، ومشينا في هاذ التصور ديال 12 وكالة حضرية اللي تنشتغلو على مشروع قانون.

والعمل أكيد على إعادة النظر في مجموعة من النصوص القانونية المرتبطة بالتعمير، في إطار المشاورة مع كافة الفاعلين في إطار المناظرة الوطنية اللي تنتمناو إن شاء الله من بعد هاذ الوباء نفعلوها، واللي بدينا ورشات متاع التشاور، لأن النصوص القانونية ديالنا لحد الساعة وصلت لـ 30 سنة وما بقاتش تتماشى أبدا مع الواقع ديال بلادنا، وكاين عندنا هاذ الطموح في هاذ الحكومة باش إن شاء الله نعاودو فيها النظر، ولكن يتعاود فيها هذا في إطار المشاورة.

التعمير في العالم القروي، تتعرفو بأن هاذو من المشاكل اللي تيعانو منها وخاصة رؤساء الجماعات، خلال سنة 2021 من أصل 21 طلب ترخيص 63% حضيت بالموافقة، منها 72 تهم المساحات أقل من 1000 مترو، تتعرفو بأن كاينة في العالم القروي ذيك القاعدة ديال الهكتار، ولكن بهاذ التدابير اللي تدارت اليوم تيمكن لنا باش نرخصو على ألف مترو، نعلن أن الأرقام ما تتمثلش الواقع، عرفنا بأن أغلبية البنايات اليوم في العالم القروي ما عندهاش التراخيص وهاذ الترخيص ماشي الضغط من طرف الإدارة باش تصعب حياة المواطن بالعكس، بل هنا تراخيص اللي تيضمنو السلامة ديال المواطن وفي الحقيقة كاين مجموعة تاع الإكراهات في ميدان الترخيص في العالم القروي.

كاين مساطر معقدة، كاين مباني اللي ما تتحترمش المواصفات والجودة

[1] Coefficient d'Occupation du Sol

والسلامة، المباني اللي ما تتحترمش الخصوصية المعمارية المحلية وكاين غياب التأطير التقني، وتنعرفو بأن المواطن اللي ساكن في واحد الجبل ولا في واحد الجماعة قروية اللي بعيدة من المركز تيصعاب عليه باش يمشي عند المهندس، اللي المهندس ما كاين غير في المركز الكبير ويصاوب التصميم ويجي للإدارة ويعطي الوثائق نتاع المحافظة، هاذ الشي كله تيجعل واحد البطء وواحد الثقل اللي تيصعب على المواطن وتيفضل يبني بدون ترخيص.

ورغم ذلك، الوزارة في الحقيقة دارت واحد المجموعة نتاع الإجراءات باش تبسط هاذ المساطر وفاش بسطات المساطر كان عليها هاذ المساطر تفعل، واللي تبين لينا احنا من بعد واحد التقييم ديال المحطة بأن ما مفعلاش بنفس الوثيرة في جميع الأقاليم، وانطلقت اليوم الوزارة في حملات تحسيسية مع الوكالات الحضرية والشركاء ديالها باش يتفعلو هاذ الإجراءات، وفي نفس الوقت نطبقو القانون اللي تتعرفو ديال تبسيط المساطر.

من هاذ الإجراءات كاين:

- تحديد مدارات الدواوير غير المغطاة بوثائق التعمير؛
- تعميم وثائق التعمير على الجماعات القروية؛
- تشجيع إحداث تجزيئات ذات التجهيز المحدود أو التدريجي؛
- وكذلك المساعدة التقنية المعمارية اللي لحد الساعة 6 الجهات وقعو اتفاقية مع الوزارة ولكن مازال ما تفعلات وإن شاء الله التفعيل ديال القانون 55.19 ديال تبسيط المساطر، في نفس الوقت لأن اعتبرنا بأن هاذ المساطر رغم أنها تبسطات ماشي كافية، وجدنا واحد الأرضيات ديال مقترحات اللي خصها تخضع للمناقشة مع وزارة الداخلية، هاذ الشي فيما يخص العالم القروي.

نشوفو المحور الثاني اللي هو السكن غير اللائق، تنعرفو بأن السكن غير اللائق نتيجة ديال نسبة التمدن اللي غادية وتترتفع وأي بلاد اللي تيطور وتيتمنى راه النسبة ديال التمدن ديالو ترتفع، والمغرب غادي فهاذ الوثيرة، وكاين كذلك الإشكالية ديال النسيج العتيق.

فيما يخص مدن بدون صفيح، انطلق البرنامج كيف تتعرفو في 2004، استافدو 300 ألف أسرة من هاذ البرنامج، الغلاف المالي 40 مليار ديال الدرهم اللي ساهمت الوزارة بـ10 مليار ديال الدرهم، رغم هاذ المجهود الكبير اللي قامت به بلادنا تيبقى وهذا فقط التقدير ديال الوزارة، لأن غادي نبين ليكم بأن كاين مشاكل حقيقية ديال الإحصاء، باقي 150 ألف أسرة اليوم اللي مزال ما ترحلات ومزال ما تلقى ليها حل وباقي تتعاني من هاذ الصفيح.

كما قلت ليكم إكراهات كثيرة، الانتشار المستمر للسكن الصفيحي، إشكالية الإحصاء تنحصيو اليوم وتنتسناو شهر ولا شهرين كيولد الصفيح، نقص في العقار وخاصة في المدن الكبرى، تتعرفو بأن إما تتكون إعادة الهيكلة في عين المكان إما تيكون الترحيل، وباش يكون هاذ الترحيل خص واحد العقار وخصنا لحد الساعة عقار كثير لهاذ الإكراه وهاذ الظاهرة ديال الصفيح، ورغم ذلك مازال ما لقينا الحلول النهائية، والعقار غادي وتيتقلص داخل المدن وخاصة المدن الكبرى.

ضعف القدرة الشرائية متاع السكان وضعف الالتقائية ما بين الشركاء - وهذا واقع - والنموذج التنموي الجديد تيتكلم بزاف، كذلك البرنامج الحكومي تيهضر على ضرورة الالتقائية، الإشكال الحقيقي ديال التعمير وديال السكن غير اللائق مشكل حكامة وغياب الالتقائية، ولكن احنا فهاذ الحكومة عندنا وزارة الالتقائية أولا، وثانيا كاينة رغبة قوية باش جميع الفاعلين ينخرطو جميع فهاذ المشاريع الأساسية لبلادنا.

فيما يخص الحلول فما يمكن لينا نستمرو في نفس المقاربة، لأن وصلت حدها، هي اعطات واحد النتيجة، 300 ألف أسرة ماشي ساهلة ولكن باقي 150 ألف، وخصنا نشوفو مقاربة جديدة، الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة لضبط الإحصاء، خلق سجل وطني موحد يحصر المستفيدين، وتتعرفو بأن إلى 80% حتى لـ 90% متاع الساكنة اللي تتعاني فهاذ الظاهرة هي بحسن نية وعندها إرادة تخرج من هاذيك الوضعية، ولكن تتلقى واحد 10 ولا 20 اللي هوما مرتزقة واللي تيستغلو فرص باش يبداو يتنقلو من منطقة لمنطقة وهاذوك ما يمكنش لينا احنا كدولة نبقاو نستمرو فيهم، وخصنا نديرو هاذ السجل اللي انطلقنا فيه.

إعادة الإسكان في عين المكان أو في المحيط في حدود الممكن، لأن إلى فشل هاذ البرنامج.. كنا الفكرة اللي مشينا فيها تناخذو الساكنة تنبعدوها من البلاصة منين تترزق، فين تيقراو وليداتها وتنبعدوها على المدن الجديدة ولا.. وتنخلقو أزمة اقتصادية ونفسية لهاذوك الأسر.

فلذلك، المقاربة حاليا هي نمشيو، وباش يمكن لنا نحققوها خص التعزيز ما بين الشراكة، قطاع خاص-قطاع عام لفائدة هذه الساكنة، وكذلك إشراك فاعلين جدد، خصوصا الجهات، لأن الجماعات في بعض المرات ما عندهومش الإمكانيات باش يساهمو وتنوليو عندنا مشاكل التمويل.

فيما يخص الدور المهددة بالسقوط، ظاهرة الدور المهددة بالسقوط هي ظاهرة دينامية اليوم وغدا وعام وعامين والأمور غادية وتتطور، تتطور، 80% من هاذ البنايات تتواجد في المجال الحضري، 42% منهم في المدن العتيقة، (donc) الأغلبية ديال هاذ المباني في المدن العتيقة، حتى هي تتعاني من مجموعة من الإكراهات:

- ✓ أولا صعوبة الإحصاء، حيث كيف قلنا (phénomène dynamique)، فلذلك صعيب يتضبط؛
- ✓ النقص في الخبرة، تتعرفو بأن الشركات اللي تيشتغلو في هاذ النسيج العتيق قلال اللي عندهم واحد الخبرة وتنلقاو هاذ

الصعوبة؛

- ✓ صعوبة التمويل بالنسبة للمستفيدين؛
- ✓ الوضعية القانونية المعقدة لأغلبية هذه المنازل، تتلقى إما الورثة إما مول الملك ما شي هو اللي ساكن إما راهن، وهاذ الشي تيخلق إشكال حقيقي قانوني؛
- ✓ وغياب الاستباقية وتحديد الأولويات؛ هاذ غياب الاستباقية مرتبط أكيد بصعوبة الإحصاء.

كحلول، تنقترحو:

- ✓ أولا تقوية الالتقائية، نفس المسألة اللي قلنا في الصفيح؛
- ✓ تفعيل 6 اتفاقيات الموقعة اللي مبلغ ديالها 412 مليون درهم واللي تتساهم الوزارة بـ 186 مليون درهما؛
- ✓ وثالثا وتنعتبر بأن هذا هو الحل، إن شاء الله، الحقيقي هو تفعيل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني المهددة بالسقوط، لأول مرة، لأول مرة هاذ الوكالة تعطاوها الإمكانيات المادية والبشرية باش تقوم بدورها اللي هو دور أساسي، غادي تولي هاذ الوكالة هي غادي تخلق هاذ الالتقائية اللي غادي تسمح لنا، إن شاء الله، نتجاوبو مع هاذ الظاهرة، واللي المجلس الإداري ديالها غادي يكون، إن شاء الله، غدا في الصباح واللي تنقترح فيه واحد مجموعة النقط:

الأولى غادي نصادقو، ونتمنى نصادقو، على الإستراتيجية العامة ديال الوكالة، ولكن كذلك خلق مرصد وطني للدور المهددة بالسقوط وتنشيط وإجراء الخبرة لهذه المنازل، بهدف تصنيفها حسب الخطورة، لأن دبا إلى ما كايناش ذيك الاستباقية اللي بغينا حيث ما عرفناش أشنا هي البنايات الأكثر خطورة من أقل خطورة، وما حدنا درنا هاذ التصنيف يصعب علينا باش يكون عندنا واحد العمل (efficace).

فيما يخص المنازل المهددة بالسقوط، كاين كذلك الظاهرة ديال القصور والقصبات، وتنعرفو بأنه هو واحد النسيج اللي تنعتزو به كمغاربة، كاين البرنامج 2022-2026 اللي تيضم 148 قصر وقصبة واللي تيهم 130.000 مغربي ومغربية.

جاء في واحد السؤال من طرف السيد المستشار اللي مرتبط بالعرض السكني، الجميع تيعرف بأن الطريقة الوحيدة باش نحاربو حقيقة هاذ الظاهرة ديال الصفيح غير اللائق بطريقة عامة هو برنامج سكني اجتماعي وعرض سكني يكون في المستوى ديال انتظارات المغاربة، أعطى صاحب الجلالة نصره الله، انطلاقة لبرنامج السكن الاجتماعي 2010-2020 لضمان العيش الكريم ديال المغاربة، وضروري نعطيكم بعض الأرقام:

المنتوج ديال 250 ألف درهم تم إنجاز والحصول على 560 ألف وحدة سكنية في العالم الحضري و576 في العالم القروي.

فيما يخص المنتوج ديال 140 ألف درهم تم إنجاز والحصول على 28 ألف وحدة سكنية على شهادة المطابقة، الجميع تيعرف بأن هاذ الاتفاقية انتهت في دجنبر 2020، ولكن باقي الأوراش مستمرة حتى لـ 2026 وغادي تنتج تقريبا 100 ألف وحدة سكنية واللي غادي يمكن لها تتجاوب مع انتظارات سوق السكن.

هاذ البرنامج رغم أن تنعتبروه ناجح لأن أنتج واحد المجموعة ديال الوحدات السكنية عرف كذلك نواقص في الجودة وفي تنويع العرض، درنا دراسة داخلية للوزارة اللي بينت لنا بأن الطلب الحالي 2 مليون وحدات باش نتجاوبو مع انتظارات المغاربة و73% منهم الطبقة المتوسطة والأكثر هشاشة.

أكيد الوزارة ما يمكن ليهاش تشوف هاذ الظاهرة وتبقى بعيدة من هاذ البرامج، فلذلك غادي نعتمدو على جوج الأشياء باش نبنيو هاذ البرنامج لأن ما بغيناش نبنيو بعجالة، ماشي الفكرة هو نبنيو برنامج سياسي، بغينا احنا برنامج واقعي واللي غادي يتعاملو معه المغاربة بارتياحية.

الأولى اللي غادي نعتمدو عليه هو النموذج التنموي الجديد اللي تيوصي:

1- بالدعم المباشر للمواطن؛
2- التمازج الاجتماعي؛
3- الجودة في البناء.

المسألة الثانية اللي غادي نعتمدو عليها هي المشاورة اللي غادي تنفتح على الجميع على المهنيين وعلى المنعشين العقاريين وعلى مختلف جمعيات ديال المستهلكين باش إن شاء الله نجيبو أمامكم واحد البرنامج مبني على معايير واللي يجعلنا.. ويلي ويلي.. ثرثارة، هاذ الشي اللي أعطى الله، المراكشيين احنا راه معروفة علينا الهضرة كثيرة، فلذلك تنشركم ونخلي الوقت شوية للتعقيب.

وتنشكر الأخت اللي تضامنت معايا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الآن نمر إلى التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

أعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل أحد المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد جواد الهلالي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدتين الوزيرتين المحترمتين،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكرك، السيدة الوزيرة، على جوابك القيم الذي تضمن معطيات مهمة.

للأسف، ورثتم قطاعا منهكا عرف تراجعا كبيرا في العشرية الأخيرة، تعاقب عليه العديد من الوزراء من مشارب سياسية مختلفة، القطاع اعتمد على أساليب ترقيعية في معالجة قضاياه الكبرى، قطاع غابت فيه الالتقائية وغاب فيه الاستقرار، لهذا نؤكد لك، السيدة الوزيرة، ثقتنا الكبيرة فيك لإصلاح هذا القطاع لما تتوفرين عليه من حنكة ودراية كبيرة، خاصة وأنك تعرفين جيدا الإشكاليات التي تطرحها وثائق التعمير على الاستثمار وعلى تنظيم هيكلة العمران ببلادنا، بحكم ترأسك وحسن تدبيرك لثاني أكبر جماعة بالمغرب وهي مدينة مراكش، لذا فإن الرهان الذي يجب كسبه مع هذه الحكومة وأغلبيتها هو إصلاح القطاع الذي يعرف تأخرا كبيرا في أهدافه، جعله بعيدا على ما سطره دستور 2011، حيث أدى إلى توسيع العمران بشكل غير منظم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

فريق التجمع الوطني للأحرار يثق في قدراتكم الكبيرة على إصلاح أوضاع التعمير وملاءمته مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، ويقترح في إطار مساهمته البناءة لإصلاح هذا القطاع ما يلي:

- ضمان استقرار مؤسسات التعمير؛
- تقوية الوكالات الحضرية ورفعها إلى المستوى الجهوي والقطع مع الوكالات المستقلة والضعيفة في مستوى الأقاليم؛
- خلق مؤسسات متخصصة في التهيئة الحضرية، مما سيفرض تغيير وثائق التعمير وتنفيذها على أرض الواقع؛
- تكوين العنصر البشري مع وضع إستراتيجية لكسب وتراكم الخبرات اللازمة في ميدان التعمير؛
- إحداث جهاز فعال للتفتيش والتوجيه في المجال العمراني بالسهر على ضمان قانونية كل العمليات العمرانية للقطع نهائيا مع البناء العشوائي.

ومن أجل حماية المواطنين من الشطط في ميدان التعمير، فإننا نساند تصوركم الهادف للقطع مع الرخص والاستثناء واللجان غير المسؤولة وتعويضها بنظام تعاقدي، يمكن المواطن من المواكبة ويحميه من المعوقات الإدارية التي تحرمه من تحقيق مشاريعه وعرض المخالفين لذلك للمساءلة القانونية، وفي ذلك حماية للعمران والاستثمار ببلادنا والتنمية المنشودة.

أخيرا، يجب علينا حكومة وبرلمان التعبئة لمراجعة المنظومة القانونية للتعمير وجعلها مرنة تساير المستجدات دون الإخلال بالأسس التي يقوم عليها تنظيم العمران.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن العالم القروي يعرف إشكالا كبيرا مرتبطا بتطبيق قانون التعمير غير المطابق أصلا لخصوصية القرى والجبال ببلادنا، ومما لا شك فيه أنكم تدركون جيدا هذا الإشكال وتدركون أيضا أن الحل هو استصدار قوانين جديدة تلائم القرية المغربية، بما يمكن المواطن القروي من ضمان سكن لائق له ولأبنائه.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في هذا الإطار، نستحضر معكم أهمية موضوع السكن غير اللائق وما بات يفرضه من إشكالات، ونشاركم جميعا الاهتمام البالغ الذي يحظى به هذا الموضوع، وخاصة فيما يتعلق بضمان سكن لائق لكل المغاربة، تماشيا مع تطلعات جلالة الملك حفظه الله، الذي أسس لتوجه جديد يضع حدا للاختلالات الحضرية والتفاوتات العمرانية التي تجسدها ظاهرة السكن العشوائي، كما يكرس لمجموعة من الحلول تمت ترجمتها على شكل مشاريع تهدف بالأساس إلى إنهاء السكن غير اللائق وإنشاء السكن الاجتماعي وتؤسس لسياسة عمرانية تتماشى مع النمو الحضري الذي تعرفه بلادنا والذي تشتغلين جاهدة على إنجازه بكل ثقة وثبات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يمكن إنكار مجهود بلادنا المبذول في سبيل محاربة السكن غير اللائق، مما يستدعي تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص، من أجل توفير سكن اجتماعي لائق بكلفة منخفضة ومواصفات جيدة ومرافق أساسية.

إن تزايد الحاجة للسكن اللائق سواء للفئات الهشة أو الطبقة المتوسطة، بات يستلزم تبسيط المساطر المفروضة المرتبطة بالتعمير والتراخيص، خاصة تلك المتعلقة بالتجزئات السكنية التي تعرف مشاكل كبيرة بمجموعة من المدن أو تلك المتعلقة باستثمارات القطاع الخاص في مجال العقار المخصص للسكن- نموذج مدينة الدار البيضاء- حيث أن ظاهرة السكن غير اللائق لازالت منتشرة في أحيائها، وبالتالي تحتاج المدينة إلى رجة قوية في منظومة التعمير، مع إعادة النظر في منظومة الدعم وإدراجها في قوانين التعمير.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى انخراط الأبناك بالشكل المطلوب عبر تسهيل الولوج للقروض العقارية بنسب فائدة معقولة وشروط محفزة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار متفقون مع المقاربة التي جئتم بها لمعالجة الاختلالات المتوارثة، والتي تعوق الاستثمار والتنمية والتعمير، ولك من الشجاعة السياسية ما يكفي للنهوض بهذا القطاع وإيجاد الحلول المناسبة له، مثمنين التوجه الحكومي الرامي إلى فتح جسور جديدة مع مختلف المهنيين، ونحن واثقون بأنك ستعملين جاهدة على رفع كل هذه الاختلالات الموروثة لتحقيق السكن اللائق للمغاربة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار، على احترام الوقت.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كما تعلمون فإن الحق في السكن اللائق هو حق دستوري تضمنته المادة 31 من الدستور، إلا أن هذا القطاع عرف خلال العشر سنوات السابقة الأخيرة تأخرا ملحوظا وتعثرا كبيرا في إنجاز برامجه، حيث أن عامل الوقت هو عامل حاسم في عملية إعادة الإيواء بالنسبة للأحياء الصفيحية والعشوائية، لأن التأخر الحاصل بين عملية الإحصاء وعملية إعادة الإيواء يعقد بشكل كبير العملية ويجعل تكلفتها المالية جد مرتفعة، وذلك راجع بالأساس، السيدة الوزيرة، إلى أن الأسر في الوقت اللي يتم الإحصاء ديالها تكون أسر صغيرة، بسيطة: الزوج والزوجة ديالو و2 ديال الأبناء ديالهم شباب، حين تتأخر عملية إعادة الإيواء هاذ الشباب تيكبرو، تيتزوجو، تيديرو أسر صغيرة ديالهم وحتى هوما تيصبح عندهم الحق في السكن.

لذلك، عوض ما نتكلمو مع أسر واحدة تنرجعو نتكلمو مع أسر مركبة، يعني رجعنا نتكلمو على 3 ديال الأسر، تكلفة باهظة وعملية معقدة، لذلك العامل ديال الزمن ما بين الإحصاء وإعادة الإيواء خصنا نشتغلو جميعا باش نقصرو المدة الزمية ديالو.

على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، فإقليم جرسيف في جهة الشرق عندنا مجموعة ديال الأحياء الصفيحية هامشية، أخص بالذكر حيين اللي هما حي حمرية وحي غياطة اللي تم بداية الإحصاء ديال الساكنة ديالهم سنة 2003، ولحدود الساعة مازال ما تم الانتهاء من هذه العملية واللي تتعرف مجموعة ديال الإشكالات، وخاصة نابعة من هذه الأسر المركبة، خاصة أن الساكنة ديالهم، السيدة الوزيرة، وكما تتعرفو ما خافيش عليكم وجايين انتوما من تدبير الشأن المحلي هو أن هذه الساكنة تيعيشو في ظروف جد صعبة في قلب المدينة، لذلك خصنا نشوفو آليات للتسريع من هذه العملية متاع إعادة الإيواء، وهذه الأحياء السكنية تعد الأكبر في جهة الشرق.

المسألة الثانية، السيدة الوزيرة، هي قانون التعمير في العالم القروي، كما تتعرفو قانون التعمير لا يفرق بين العالم القروي والحضري، والتطبيق ديالو.. ما كنتكلمش على العالم القروي المحاذي للمدن، كنتكلمو على العالم القروي في العمق ديالو، المواطن القروي المساطر الإدارية بالنسبة له شيء معقد، ما يمكنش واحد الإنسان مواطن بسيط يبغي يبني سقف فين يحمي البهائم ديالو ونجيو نهدموه ليه، وهذه المسألة تضع رؤساء الجماعات والسلطات في إحراج ما بين الوضعية ديال المواطن والقانون والتطبيق ديال المساطر ديالو.

في الأخير، لأن الوقت كيزاحمني السيدة الوزيرة، التجربة المتراكمة ديالكم والشجاعة السياسية في تدبير الشأن المحلي ما زايدانا إلا تفاؤلا أنكم غادي تدبرو هذا القطاع أحسن تدبير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد المستشار.

شكرا.

الكلمة الموالية للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدتين الوزيرتين،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، لابد أن أؤكد في بداية هذه المداخلة أنني اضطريت باش نغير من المداخلة انطلاقا من الجواب ديالكم، السيدة الوزيرة، اللي لقيت فيه نفسي في عدد من المحطات، وهذا طبيعي هو أنك منتخبة وأنك مدبرة، وبغينا فيك وأنت وزيرة أنه هذيك الشخصية ديال المدبرة الترابية الجماعية هي اللي تكون بارزة، لأنه فعلا كاين تنافر بين المدبر والمنتخب وبين قطاع التعمير في شخص الوكالات الحضرية.

هذا القطاع الثقيل، أولا منظومة قانونية متقادمة، 12.90، 95.90، ضوابط البناء خصنا واحد المدونة متكاملة في مجال التعمير اللي تتسهل الولوج إلى القاعدة القانونية في مجال التعمير.

وثائق التعمير لا تتجاوب مع التحولات المرتبطة بالنموذج التنموي، يجب أن تكون هذه الوثائق رافعة للاستثمار، وبالتالي تكلمتو على المدة والمدة طويلة على الأقل نقادو المدة خاصة فيما يتعلق بتصميم التهيئة مع الولاية ديال الجماعات، وبحال اللي تنديرو برنامج عمل الجماعة تكون في البداية عندنا اليد الطولة فيما يتعلق بإعادة النظر في وثيقة تصاميم التهيئة.

الاختلاف المجالي تكلمو عليه السادة المتدخلين بين المجال الحضري والمجال القروي خصو مقاربة سياسية، ماشي مقاربة تقنية، هاذ الرؤساء وهاذ المنتخبين راه تيصوتو عليهم الناس تيشوفو فيهم كلشي، هوما اللي خص يحلو لهم المشاكل ديالهم، ولكنهم تيصطدمو برؤى تقنية محافظة رجعية، ماشي هاذ الناس غالطين، ولكن القراءات القانونية قراءات مجانبة للصواب، إذن فيكم بغينا هذا إعادة النظر وترتيب العلاقة بين الوكالات الحضرية والمنتخبين بما يخدم المصلحة العامة، وبالتالي ما يوليش المنتخب لا دور له، الرأي الملزم.. هذا واحد النوع من التجاوز فيما يتعلق بمسؤولية

المنتخب، المسؤولية السياسية والمدنية والجنائية ديال رئيس الجماعة، وخصو يتحمل مسؤوليته، وبالتالي هاذي واحد الفرملة ما بقيناش محتاجينها في المغرب اليوم، اليوم عندنا المراقبة، ربط المسؤولية بالمحاسبة، محتاجين إلى رؤساء يتحملو مسؤوليتهم في إطار القانون.

إذن هاذ الموضوع ديال منصة الرخص تكلمتو عليها، خص إعادة النظر، التحول رقمي أساسي ولكن ما يوليش معيق وما يوليش معثر وما يوليش فيه واحد النوع من البيروقراطية الرقمية، إذن أنا تنعتبر هاذ المنصات هي بيروقراطية رقمية مزيان نديرو الرقمنة ولكن ماشي نعثرو المصالح ديال المواطنين.

تأهيل المدن ما تكلمتوش عليه بزاف، سياسة المدينة، احنا بغينا نعاودو نستافدو من برامج متعلقة بتأهيل المدن ومحتاجين إلى تدخل دارت الوزارة في تاريخها عمل إيجابي لفائدة المدن، بغينا نزيدو نطورو هاذ العملية.

المدن العتيقة، إذن الوكالة تكلمتو عليها وراه أزمة كبيرة وماشي كلشي تيتكلم عليها خاصة ما يسمى بـ"الفنادق"، راه سكن ما عندو علاقة لا بدور الصفيح ولا بالأحياء العشوائية ولا الأحياء غير المهيكلة، سكن ما يمكن لوش يبقى في القرن 21 وفي سنة 2020 مع هاذ التطور، إذن هذا موضوع خصو الجدية في التعاطي معه.

الدور الآيلة للسقوط تكلمتو عليها في الأحياء غير المهيكلة، تكلم الحكومة جات ديال دعم الطبقة المتوسطة، السكن اللي خصو يكون موجه للطبقة المتوسطة كمنتوج تم الحديث عليه ولكن لحد الآن ما كاينش.

أظن أن السكن الاجتماعي استنفذ الدور ديالو بلا ما نتكلموش على الجانب المتعلق بالصيانة والجودة وما نتكلموش على الإشكالات الاجتماعية المرافقة لهاذ الموضوع ديال السكن الاجتماعي في المدن أنه تيحط لنا واحد العدد من السكان ما عندهم مرافق، ما عندهم إمكانيات ولوج مؤسسات ترفيهية ثقافية تربوية، وهذي مشكلة تتوضع على عاتق الجماعات وعلى عاتق الدولة بشكل عام، إذن خصنا إعادة النظر، هذا منتوج استنفذ الدور ديالو.

الطبقة المتوسطة باغية تسكن ما عندها إلا هاذ الأزمة ديال السكن، إلى الحكومة في هاذ الولاية ديالها جابت منتوج للطبقة المتوسطة وفي إطار دعم هاذ الطبقة المتوسطة غتكون دارت أهم شيء في عملها لفائدة هاذ الطبقة والحفاظ على التوازنات الاجتماعية.

دور الصفيح تدار مجهود كبير، مثلا في مدينة سلا تدار مجهود كبير، ولكن ما كايناش مصاحبة اجتماعية، تنخلقو مشاكل وأزمات في المناطق فين غادي يمشيو انتظرو من هنا 3 سنين، 4 سنين أشنو هي العواقب ديال هاذ عملية الترحيل؟ الترحيل مثلا جمعو كلشي كان مفرق في مدينة وحدة عندك 10 ديال الأحياء جمعتيهم في حي واحد وفي منطقة واحدة مع كل الإشكالات اللي يمكن ترتبط بهاذ الموضوع.

الموضوع ديال الوكالات الحضرية أعتقد الوكالات الجهوية ما الإبقاء على الوكالات داخل المدن، إذن تيخصنا مثلا احنا في مدينة سلا ما يمكنش ما تكونش عندنا وكالة حضرية، حشومة احنا قريبين للرباط احنا.. هوما اللي عندنا الفضاء فين يمكن يكون البناء وتيخصنا نمشيو للرباط، إذن تنتمناو على يديكم، السيدة الوزيرة، هاذ الموضوع يتحل.

إذن أظن أن هذا موضوع ماشي ديال قطاع واحد، ديال قطاعات متعددة، ديال الالتقائية ولكن تنخاطبو فيكم المنتخب قبل من الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار، على الوقت.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نشكركم على جوابكم.

وفي إطار التفاعل مع المعطيات الواردة فيه نود في الفريق الحركي التطرق إلى بعض النقاط:

أولا، في البداية لابد أن نثمن عاليا المجهودات المبذولة في قطاع التعمير والإسكان من لدن أطر الوزارة والحكومة السابقة، إذ نسجل إيجابا تعدد وتنوع الأوراش والبرامج في هذا القطاع الاستراتيجي وما عرفه من دينامية رغم الصعوبة الظرفية المطبوعة بالانعكاسات السلبية لجائحة كورونا.

ثانيا، السيدة الوزيرة، قطاع الإسكان والتعمير، رغم نتائجه ومردوديته الجيدة المحققة في إطار عدة برامج، يحتاج إلى رؤية حكومية مستقبلية تعالج إشكاليات القطاع، بناء على تقييم موضوعي لسياسة التعمير في شموليتها ولبرامج محاربة السكن غير اللائق وبرامج تطوير وتحسين العرض السكني المتعلق بالسكن الاجتماعي.

السكن الاجتماعي هو برنامج اللي عاون المغرب أنه يدوز. أنه يقطع مع مدن الصفيح في المدن الكبرى مع أحياء السكن غير اللائق إلى قارنا المغرب ديال اليوم مع المغرب ديال 96 ولا 98 راه لا علاقة، وهاذ الشي خصنا نوقفو عليه بإيجابية، ولكن وصل الوقت، كيف ما قال الزميل قبل مني، أننا نعيدو النظر فيه أننا نثمنوه ونجودوه، فيما يخص دعم المواطنين، فيما يخص جودة البناء، فيما يخص المرافق وجودة الحياة.

ثالثا، السيدة الوزيرة، نجدد في الفريق الحركي طرح إشكالية البناء والتعمير في العالم القروي، وهنا ما غاديش نطرح الإشكاليات، حيث سبقتينا لهم وطرحتيهم بالتفصيل، ولكن تنعتبرو أن المدخل لمعالجة هذا الموضوع هو مراجعة القانون رقم 66.12 اللي في نظرنا كان مجحفا في حق العالم القروي باتخاذ تدابير تنظيمية لتبسيط المساطر وتقليص آجال دراسة الملفات، دون إغفال أهمية الجانب المؤسساتي.

وفي هذا الإطار، نقترح عليكم إحداث وكالة قروية للتعمير، اللي غادي تكون عندها الصلاحية باش تواكب مشاريع التعمير في المجال القروي، وتنقترحو عليكم أنكم تدخلو في شراكات مع مجالس الجهات من أجل دعم ذاك الفلاح البسيط والساكن ديال القرية البسيط في تكاليف الدراسة، الهندسة، الرخصة في العالم القروي اللي التكاليف ديالها غالية وغالية بزاف بالنسبة لواحد الإنسان بسيط اللي متشبث بالمجال ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ايذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أولا، لا يمكن إنكار الحيوية ديال المجال ديال التعمير في بلادنا وديال الإشكالات المتعددة اللي تيعاني منها واللي جزء كبير منها جاء في الجواب ديالكم، السيدة الوزيرة.

لكن احنا في الفريق الاشتراكي نأكد على 3 ديال النقط نراها أساسية:

أولا، لا عدالة في المجالية بين المدن والقرى من جهة وبين المدن بعضيتها لا فيما يخص تعميم وثائق التعمير ولا فيما يخص التهيئة ديال بعض المدن، اليوم في بلادنا كاين بعض المدن ليس لها من المدنية إلى الاسم، فصعيب اليوم واحنا في 2022 واش المواطن في سوق الأربعاء ما عندوش الحق في شواريع بحال طنجة؟ واش المواطن في اليوسفية ما عندوش الحق في الجرادي وفضاء أبيض للترفيه بحال مراكش؟ لابد من مقاربة شمولية تضمن للمواطن المغربي واحد الحد أدنى في التهيئة ديال المدن اللي تيعيش فيها.

ثم، النقطة الثانية المرتبطة بالتعدد ديال المتدخلين، ما سبق وأشار إليه الزملاء المستشارون بخصوص الرخص ديال البناء وتوحيد المساطر ما بين العالم القروي والمدن خلق إشكالات كبيرة، السيدة الوزيرة، اليوم المواطن في البادية في الجبل إلى بغا يدير بيت يخبي فيه 2 معزات خصو يسلك نفس المسطرة، ويضطر يتنقل ويمشي للمنصة ويحط الرخصة، يعني شي حاجة اللي ما مقبولاش، الشيء اللي تيأدي بشكل مباشر لارتفاع المؤشرات ديال الهجرة القروية والتناسل ديال أحزمة الفقر والأحياء غير المهيكلة والدور ديال الصفيح على هوامش المدن.

وبالتالي، هاذ الموضوع ديال العالم القروي لابد فيه من حل استعجالي، يأخذ بعين الاعتبار الإكراهات ديال البادية ديالنا والإكراهات ديال المواطن في العالم القروي.

ثم النقطة الأساسية هي الولوج للسكن اللائق سواء في المدن أو في القرى، واللي اليوم أصبح كابوسا حقيقيا للطبقات الوسطى والفقيرة، لابد فيه من خطوة حقيقية لتمكين المواطن المغربي من الحق في الولوج للسكن اللائق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي تما ما عندكش الوقت بزاف، من الأحسن باغية تجي لهنا؟

ما عندكش الوقت، تفضلي لالة، تفضلي السيدة المستشارة.. حرصا على ضياع الوقت..

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

لا يسعنا في البداية إلا التنويه بجواب السيدة الوزيرة وكذا بالدينامية التي أطلقتها في القطاع منذ تعيينها والقائمة على الإنصات وإشراك وفتح الملفات المعقدة والشائكة والقطع مع منطق "كم حاجة قضيناها بتركها".

لسوف تواجهون، السيدة الوزيرة، معضلة صارت تسمى في أدبيات التدبير العمومي "تعدد المتدخلين"، وهي معضلة تحتاج إلى كثير من الصبر والحكمة والفطنة لبلوغ الغايات وتحقيق الأهداف المسطرة، وذلك عبر إبرام شراكات قوية مع الجماعات الترابية، ولاسيما مجالس الجهات، ذلك أن شراكة حقيقة وقوية ما بين الوزارة والجهات وحدها الكفيلة بتطويق السكن غير اللائق.

طبعا، لا يمكن فصل الاختلالات التي يعرفها إعداد التراب الوطني، وفي مقدمتها التفاوتات المجالية المهولة، ولعل سياسة جديدة لإعداد التراب الوطني قائمة على الإنصات والمساواة ما بين كافة المجالات الترابية تشكل مدخلا جوهريا لمعالجة حقيقية لازمة للتعمير ولمحاصرة السكن غير اللائق الذي يحتاج أيضا إلى وثائق تتميز بالمرونة الاجتماعية لضمان تحقيق التنمية الشاملة.

وعلاقة بموضوع السكن غير اللائق، لا يسعنا إلا الاعتزاز بالتحولات النوعية التي عرفها هذا الموضوع في العديد من المدن الكبرى، والتي تعرف إنجاز مشاريع كبرى تحظى بإشراف ورعاية جلالة الملك حفظه الله، وهي تحولات تعكس مسار التنمية والتقدم التي تعرفها بلادنا بكل إصرار وعزيمة، لا يمكننا أن نفوت فرصة الحوار اليوم مع السيدة الوزيرة دون التنويه بشروع الوزارة في الحوار القطاعي مع المنظمات النقابية، ولا يساورنا شك، السيدة الوزيرة، أنكم بحسكم النضالي والاجتماعي سوف تتخذون جميع الإجراءات لإنصاف الطبقة الشغيلة العاملة في القطاع بوصفهم شركاء حقيقيين في تنزيل رؤيتكم في هذا القطاع الحيوي.

وفقكم الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

قبل أن أعطي الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية، فقط أذكر بأن الأصل في النظام الداخلي هو أن تناول الكلمة يكون من المقعد، إلا بإذن من رئاسة الجلسة، أنا عندما ألاحظ بأن هناك دقيقتين ونصف، الذهاب والإياب وربما يستغرق أكثر من ذلك، فذلك فيه هدر للزمان، عندما تكون الحصة الزمنية محترمة 5 دقائق ولا 6 دقائق ولا 7 دقائق فهذا يبرر.

إذا أردتم أن تغيرو هاذ المبدأ اللي منصوص عليه فالنظام الداخلي، لنا فرصة واحنا بدأنا ربما في الاشتغال على تعديل النظام الداخلي تقدمو باقترحات في هذا المجال ونغير هاذ المادة التي تنص على هاذ التدبير للجلسة، ما عندناش مشكل.

تفضل السيد المستشار عن مجموعة العدالة الاجتماعية.

.. لا عندهم أكثر من 5 دقائق.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

ما كايناش هاذي فالقانون الداخلي ما كيناش، في النظام الداخلي. تكون عندك غير 2 دقائق وبغات تقدم للمنصة من حقها.

السيد رئيس الجلسة:

لا ماشي من حقها، بإذن من رئاسة الجلسة، بإذن من رئاسة الجلسة.

أنا لم أعطها الإذن. إلى بغينا نحافظو على التنظيم ديال الجلسة والتسيير راه هذا هو النظام الداخلي، كون كل واحد غادي ياخذ اللي بغا ويدير اللي بغا هذا شكل آخر.

إذن نمر إلى التعقيب الأخير في هذا المحور الأول، والكلمة للسيد المستشار عن مجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا أيضا للسيدة الوزيرة المحترمة.

أعتقد على أن مبررات الفشل ما عندكومش السيدة الوزيرة، أولا لأنكم مسؤولة حكومية، ثانيا لأنكم مسؤولة ترابية وأهل التراب أدرى بتشعباته وإكراهاته.

ثالثا لأن عندكم في الهندسة الحكومية وزارة الالتقائية، وبالتالي ننتظر منكم أنكم تنجحو في تدبير هذا القطاع الوعر، وندعوكم في مجموعة العدالة الاجتماعية إلى وضع تصور واضح لمعالجة إشكالات البناء والتعمير ولإطلاق جيل جديد من منظومة وثائق التعمير، منظور مبني على الحرية الاقتصادية وحرية الملكية والاستجابة للطلب المتزايد على السكن وإيجاد منطق بديل لمنطق التحفيزات الجبائية للمنعشين العقاريين ولبرامج السكن الاجتماعي والسكن منخفض التكلفة والعمل على إطلاق مشروع وطني استعجالي لمعالجة الأحياء المتبقية من السكن الصفيحي والبناء غير المرخص في المدن المغربية وإطلاق دينامية تنموية قائمة على السكن في القرى والبوادي المغربية.

وأيضا، تنطلب منكم أن الوزارة ديالكم تواكب الالتزامات ديالها في إطار سياسة إعلان مدن بدون صفيح، عندنا التجربة ديال البروج ومدينة سطات، ننتظر منكم كمسؤولين ترابيين أن الوزارة توفي بهاذوك التحفيزات اللي موجهة للجماعات المعنية بهاذ إعلان ديال مدن بدون صفيح.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

استنفذتم الوقت، السيد المستشار، شكرا، شكرا السيد المستشار.

بعدما استنفذنا الحصة ديال التعقيبات، ننتقل إلى السيدة الوزيرة إذا كانت راغبة في التعقيب.

تفضلي السيدة الوزيرة، عندك دقيقة ونصف.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدات والسادة المستشارين، على التفاعل ديالكم مع هذه المواضيع الأساسية اللي في الحقيقة عندهم شق اجتماعي ثقيل وشق اقتصادي مهم.

هذه الوزارة تقرات عدة مرات كوزارة تقنية، والأبعاد ديالها عندي أنا ليست تقنية، التقنية فقط آلية باش نحققو أهداف اجتماعية وأهداف اقتصادية وفاش تنقولو أهداف اقتصادية هي خلق فرص الشغل في بلادنا باش الشباب ديال بلادنا يعرف بأن الأمل والمستقبل ديالو داخل بلاده.

إذا سمحتو ليا غادي نجاوب السيدة المستشارة هي الأولى فيما يخص الحوار الاجتماعي، أولا وفرصة إذا سمحتو ليا باش نهني جميع الموظفات والموظفين في القطاع عاد مرينا من مرحلة الانتخابات ديال مؤسسة الأعمال الاجتماعية وما يمكن ليا غير نهنيهم على الطريقة الراقية باش دازو دوك الانتخابات، وكونو على يقين بأن الحوار الاجتماعي مفتوح وما عمرو غادي ينتهي، أنا تنآمن بأن أي سياسة عمومية إذا ما انخرطوش معنا الموظفات والموظفين ما يمكن ليناش نحققو نتائج، احنا عندنا تصور سياسي ولكن الإدارة هي اللي تتقوم بالعمل الحقيقي وما يمكن ليا غير ندعمهم ونشتغل اليد في اليد معهم.

فيما يخص مدن بدون صفيح، لحد الساعة وصلنا لـ 59 مدينة أعلن عنها بدون صفيح من أصل 85، ولكن ما نجيش ونكذب عليكم، كاين مدن اللي رجع فيها الصفيح، وتتعرفو بأن هذا القطاع قطاع معقد جدا، لأن قد ما غادي تمشيو لوزارة التعليم ووزارة الصحة غادي تعرفو أشنو هو المكان فين تتشتغلو، السبيطار المدرسة دار الثقافة، احنا كنشتغلو في التراب، وما

يمكن ليا كذلك غير نعتز بالثقة متاع المواطنين كمنتخبة وتيظهر ليا بأن التجربة المحلية ديالي نافعاني بزاف في هذه الوزارة.

ولكن، خلاصة القول خص تكون عندنا الجرأة واحنا كحكومة غادي تكون عندنا الجرأة، وأنا كوزيرة ألتزم أمامكم بأن غادي نعاودو النظر في النصوص القانونية اللي أصبحت ما تتماشاش أبدا مع الواقع ديال بلادنا، وهذه ما يمكن ليا غير نطلب لكم أغلبية ومعارضة باش نديرو اليد في اليد لأن هذي ماشي مسألة سياسية هاذي مسألة بناء تاريخ جديد فيما يخص التعمير، وهذا هو الأساسي وتيبغي الجرأة، لأن تتعرفو الضغط اللي كاين على القطاع، تتعرفو اللوبيات، تتعرفو المشاكل ياك؟ ولكن كاين كذلك ناس بحسن نية: رؤساء جماعات، ومنعشين عقاريين والناس من القطاع الخاص اللي حتى هوما عندهم رغبة باش نغيرو هاذ قطاع التعمير.

فيما يخص العالم القروي، غادي نحاولو نجاوبو هاذ الانتظارات ديال المواطنين ديال العالم القروي بالمراكز الصاعدة، هاذ المراكز الصاعدة خرجت الدراسة واحد 550 تقريبا مركز اللي خصو يتنجز، وفي الشطر الأول 77، ولكن أنا كوزيرة تنرفض هاذ السنة باش نتطلقو في 77، تنطلب باش نتطلقو في 12 وتنتمنى باش رؤساء الجهات ورئيسة الجهة ينخرطو معايا في هاذ التصور، لأن تنفضل نتطلقو في 12، (12 pilotes) ونواكبوهم ونصححو اللي خصو يتصحح ونوصلو لواحد النتيجة اللي تكون في مستوى انتظارات المواطنات والمواطنين ولا نتطلقو في 77 واللي نرتكبو 77 خطأ، كيف درنا في واحد الوقيتة مع المدن الجديدة.

أعتذر وأنا راه مستعدة في إطار اللجنة مع السيد الرئيس..

السيد رئيس الجلسة:

إن شاء الله.

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على المساهمة القيمة ديالكم معنا في هاذ الجلسة.

ننتقل بعد هذا المحور الأول إلى محور الثاني المخصص للأسئلة المتعلقة بقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حول "البرنامج الاستعجالي لدعم القطاع السياحي والإجراءات المتخذة فيما يخص قطاعات السياحة، الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، والأسئلة اللي طرحت في هذا المحور كلها تجمع بينها وحدة الموضوع، وأقترح عليكم بسطها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على الأسئلة التي ستطرح دفعة واحدة.

وأعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارات أو المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

قامت الحكومة بإعداد برنامج استعجالي مهمة لدعم قطاع السياحة ومهنييه بعد الأزمة الخانقة التي أحدثتها الجائحة وما تركته من تداعيات اقتصادية واجتماعية على القطاع السياحي، حيث يعتبر أول قطاع انهار في العالم بأسره.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إذا كنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار ننوه بهذا الجهد الاستثنائي الذي قامت به الحكومة لدعم القطاع من أجل التخفيف من آثاره، إلا أن المهنيين بمختلف أنواعهم والذين يشتغلون في القطاع تنتابهم ضبابية في كيفية تنزيل هذا الدعم، بحيث أن الإجراء يبقى فضفاضا، ويحتاج منكم إلى توضيح أكثر، يعني كيفية تنزيل إجراءاته، بحيث أنه سيطرح لكم إشكاليات كبيرة إذا لم يتم تبيان المستفيدين من هذا الدعم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي طبيعة هذا البرنامج الاستعجالي لدعم قطاع السياحة؟ ومن سيستفيد منه؟

وبحكم ارتباط قطاع الصناعة التقليدية بكم، هل هناك دعم في الأفق خاص بالصناع التقليديين، على اعتبار أن أوضاعهم لا تقل سوءا عن أوضاع مهنيي السياحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم حول أهم مرتكزات البرنامج الاستعجالي لدعم القطاع السياحي؟ وما هي التدابير المتخذة لإنعاش السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمات،

ما هي الإجراءات المتخذة لدعم القطاعات المرتبطة بالسياحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي ادريس حسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

أقدمت الحكومة على اعتماد برنامج استعجالي لدعم القطاع السياحي في ظل الجائحة الوبائية، في وقت لم يشمل هاذ الدعم قطاع الصناعة التقليدية.

وعليه، نسائلكم عن التدابير المتخذة لإنقاذ هذا القطاعات الإستراتيجية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ايذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكم حلول البرنامج الاستعجالي لدعم القطاع السياحي وعن الإجراءات المتخذة للنهوض بالصناعة التقليدية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال السادس لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عن مضمون ومراحل تنزيل البرنامج الاستعجالي لدعم القطاع السياحي والإجراءات المتخذة فيما يخص قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نسائلكم السيدة الوزيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السابع لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول الوضعية المتأزمة التي تعيشها مقاولات القطاع السياحي بالمغرب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثامن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي..

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ما هي الإجراءات المتخذة لدعم القطاع السياحي والعاملين به؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال التاسع لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات المتخذة لدعم القطاع السياحي والحفاظ على مناصب الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال العاشر للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن سياستكم السياحية لتجاوز أزمة "كوفيد"؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا للسيدة والسادة المستشارين.

الكلمة إذن للسيدة الوزيرة المحترمة، السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، للإجابة على مختلف هذه الأسئلة دفعة واحدة.

السيدة فاطمة الزهراء عمور، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم للوقوف أمام مجلسكم، تنشكركم جزيل الشكر على الأسئلة اللي طرحتها علينا.

بالنسبة لقطاع السياحة، ونظرا للأزمة الصحية اللي تيعيشها العالم وبلادنا خصوصا، القطاع السياحي ببلادنا تأثر كثيرا بهاذ الأزمة، حيث تم تسجيل انخفاض غير مسبوق في عدد السياح الوافدين على المملكة بنسبة 79% في 2020 و71% في واحد في2021، مقارنة مع 2019؛ هاذ الشي شكل خسارة كبيرة في هاذ العامين ديال 20 مليون وافد و90 مليار درهم بالنسبة لمداخيل السياحة الخارجية بالعملة الصعبة.

ولمواجهة هذه الأزمة، قامت الحكومة بعد ما تشاورنا مع المهنيين وباقي المتدخلين بوضع مخطط استعجالي لدعم هذا القطاع، ومن جهة أخرى تم وضع عدة برامج لتأهيل العرض السياحي.

بالنسبة للمخطط الاستعجالي لدعم القطاع، تم إطلاق هذا المخطط بقيمة 2 مليار درهم والهدف هو:

أولا: الحفاظ على مناصب الشغل في هذا القطاع المهم اللي كيشغل عدد كبير من اليد العاملة؛

ثانيا: تمكين المقاولات السياحية من مواجهة الإكراهات المالية ومساعدتها في التحضير لمرحلة استئناف النشاط السياحي، وهذا المخطط وضع 5 إجراءات عملية:

- الإجراء الأول هو تمديد التعويض الجزافي المحدد في 2000 درهم شهريا خلال 3 أشهر الأولى ديال 2022: يستفيد من هذا التعويض مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة، وكالات الأسفار، المرشدون السياحيون، النقل السياحي، وكذلك المطاعم السياحية المصنفة؛
- الإجراء الثاني هو تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 6 أشهر؛
- الإجراء الثالث هو تأجيل آجال القروض البنكية لفائدة أصحاب الفنادق وشركات النقل السياحي، وقد تصل مدة هذا التأجيل إلى سنة. بالنسبة لهذا الإجراء الدولة غادي تقوم بدفع الفائدة المرحلية لمدة تعادل التوقف عن النشاط خلال سنة 2021 وكذلك ثلاث أشهر الأولى ديال 2022، هذا الإجراء غادي يخفف على خزينة هذه الشركات ويمكن من تفادي الحجوزات؛
- الإجراء الرابع: بالنسبة لهذه الإجراء، الدولة غادي تخلص قيمة الضريبة المهنية المستحقة على أصحاب الفنادق لسنتين؛
- الإجراء الخامس واللي فيه مليار ديال الدرهم كيهدف إلى مواكبة الفنادق باش يعاودو يفتحو ويستقبلو الزبناء المغاربة والأجانب في أحسن الظروف، ويستفيد من هذا الدعم كل الفنادق اللي راغبين في استئناف نشاطهم بسرعة مع إعادة فتح الحدود، وهذا الدعم موجه لعمليات الصيانة والتجديد والتكوين، وهذه المساهمة غتعطى على دفعتين عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية (la SMIT[2])، 50% ملي يتقبل الملف، و50% الباقي بعد إنجاز المشروع.

ولابد من الإشارة أن هذه الإجراءات جات بعد عدة مشاورات مع المهنيين وجميع الشركاء اللي كنشكرهم جزيل الشكر على مساهمتهم في الوصول لهذا البرنامج اللي كيهدف لدعم القطاع السياحي في هذه الظروف الصعبة.

ولتفعيل هذه الإجراءات في أقرب الآجال، قمنا بتشاور مع الجهات المتدخلة الأخرى بإعداد مشروع المرسوم الخاص بالتعويضات الجزافية وإعداد مشاريع 4 ديال اتفاقيات:

- ✓ الأولى: مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأجيل أداء الاشتراكات المستحقة؛
- ✓ الثانية: لتحمل الدولة دفع الفائدة المرحلية مع تأجيل سداد القروض البنكية؛
- ✓ الثالثة: لتحمل الدولة لقيمة الضريبة المهنية المستحقة على أصحاب الفنادق؛
- ✓ والرابعة: تهم دعم الدولة ديال مليار درهم لفائدة الفنادق.

السيد الرئيس المحترم،

[2] **S**ociété **M**arocaine d'**I**ngénierie **T**ouristique

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لتأهيل العرض السياحي: ترتكز خطة عملنا بالأساس على نتائج الدراسات اللي قام بها المكتب الوطني المغربي للسياحة لفهم متطلبات الزبون الأجنبي والمغربي فيما يخص المنتوج السياحي، ومكنت هذه الدراسات من تحديد سلوك السائحين وتوقعاتهم، خاصة المتعلقة بالسياحة الثقافية والسياحة الإيكولوجية والسياحة القروية والرياضية وفي الهواء الطلق والسياحة الشاطئية وكذلك سياحة المؤتمرات والأعمال وهي (MICE[3]).

تشجيع الاستثمارات في المنتوج السياحي اللي مطلوب من طرف السياح الأجانب والمغاربة، حيث تمت إعادة توجيه تدخلات الشركة المغربية للهندسة السياحية لملاءمة العرض مع نوعية وأهمية الطلب، وتمت مضاعفة ميزانية الشركة 3 مرات لتصل إلى 450 مليون درهم لمواكبة هذا التوجه.

وكنواصلو الجهود ديالنا فيما يخص مواكبة المقاولات السياحية عبر برنامج خاص للدعم، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة ومقاولات التنشيط السياحي، نظرا للخصاص الذي تعرفه بلادنا في هذا المجال، وبدينا بعملية نموذجية بمراكش وأكادير وغادي نعممو ها على باقي المدن.

بغيت نذكر كذلك باختيار المغرب في مجال الاستثمار والابتكار باش يكون عندنا أول فرع لمنظمة السياحة العالمية في إفريقيا في مراكش، وهذا غادي يمكن من إشعاع السياحة المغربية على المستوى العالمي.

وكنشتغلو في إطار شراكات مع القطاعات الأخرى والجماعات المحلية على تحسين جاذبية المنتوج السياحي وملاءمة العرض السياحي مع المتطلبات الجديدة للسياح.

بالنسبة للسياحة الثقافية: تمت مواصلة المساهمة في برامج تثمين 8 مدن عتيقة، مراكش، الصويرة، فاس، مكناس، الرباط، سلا، تطوان وطنجة، بالإضافة إلى برنامج تحويل القصور إلى فنادق أصيلة وبرنامج تنويع العروض السياحية لمدينة ورزازات.

بالنسبة لسياحة المؤتمرات والأعمال: نذكر هنا مشروع مركز المؤتمرات والمعارض بمراكش باستثمار مالي إجمالي ديال 1.1 مليار ديال الدرهم، وهاذ المركز غادي يمكن لو يستقبل 10.000 مشارك وغادي يرجع المغرب من بين العشر الوجهات الأولى في العالم في ميدان (MICE)، مع العلم تجربة البرتغال في الميدان كتبين أن تطوير سياحة المؤتمرات والأعمال مكن من تطوير السياحة فهاذ البلاد وبقوة.

بالنسبة للسياحة البيئية والإيكولوجية: تم التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون مع مؤسسة (UTOPIA) المتخصصة في تصميم تطوير وتدبير النوادي والقرى السياحية الواقعة في مناطق طبيعية، وهي تتواجد بأوروبا، كندا، الولايات المتحدة والصين، والهدف من الاتفاقية هو إنشاء شبكة للمواقع السياحية البيئية.

بالنسبة للسياحة القروية: تم الاستثمار في تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي لتنفيذ برنامج تنمية سياحية، ونذكر على سبيل المثال البرامج الخاصة بالجهات الجنوبية للمملكة وجهة فاس - مكناس وجهة بني ملال - خنيفرة.

أما فيما يخص السياحة الداخلية: فكتمثل السياحة الداخلية حوالي 30% من ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة، وما بين 2010 و2019 كان النمو السنوي ديال السياحة الداخلية 7.6% مقارنة مع 2.5% للسياح الأجانب.

ولتشجيع السياحة الداخلية تم القيام بحملة إعلامية واسعة للترويج للمنتوج المغربي تحت شعار "نتلقاو فبلادنا"، عبر جميع الدعامات التواصلية من الوسائل السمعية البصرية وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها والعمل على إحداث منتجعات سياحية ملائمة من حيث المنتوج والأسعار، تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للسائح المغربي.

كما تعمل الوزارة بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية على إحداث شيكات سياحية، مما سيخفف من ثقل مصاريف السفر، وبالتالي إنعاش السياحة الداخلية.

وفيما يخص الترويج والإعداد لمرحلة ما بعد فتح الحدود واللي غادي يكون إن شاء الله يوم الاثنين 7 فبراير 2022، أعدت الوزارة عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة برنامجا يرتكز على شراكات مع منظمي الأسفار العالميين: (TUI)، (FTI Touristik)، (Global Caravane)، , وشركات الطيران (Ryanair)، (EasyJet)، (Transavia)، وكذلك عبر استعمال مختلف وسائل الترويج والتسويق والمنصات الرقمية بحال (tripadvisor) أو (Expedia) حيث تم التعاقد في 35 اتفاقية مع 15 شريك لضمان انطلاقة قوية للسياحة ولتوافد السياح الأجانب بعد فتح الحدود.

كما تم إعداد حملة تواصلية للترويج للوجهة المغربية على الصعيد العالمي، عبارة عن وصلات إشهارية وغيرها، واحنا واجدين لتفعيل هذه الاتفاقيات وهذه الحملة التواصلية بمجرد عودة السياح الأجانب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هذا القطاع تأثر بالأزمة الصحية كباقي القطاعات الأخرى، وبالأخص الصناعة التقليدية الفنية، لأنها تعتمد بزاف على السياح الأجانب، مع العلم أن هذا النوع من الصناعة التقليدية كيمثل 18% من اليد العاملة في القطاع، في حين استطاعت الصناعة التقليدية الخدماتية استرجاع نشاطها بسرعة، لأن زبونها الرئيسي هو المواطن المغربي.

[3] **M**eetings, **I**ncentives, **C**onferencing, **E**xhibitions

وكنشتغلو الآن على 2 محاور رئيسية:

- أولا، هيكلة وتنظيم القطاع؛
- ثانيا، تطوير العرض والتسويق.

فيما يخص هيكلة وتنظيم القطاع: الملاحظ هنا أن عدد كبير من الصناع التقليديين يشتغلون في القطاع غير المهيكل، مما جعل هيكلة وتنظيم القطاع أصبح حاجة ملحة ومستعجلة، ولذلك وفي وقت قياسي تم استصدار النصوص التطبيقية لتفعيل مضامين القانون رقم 50.17 المتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية، وهذا القانون كيمكن من تنظيم 172 مهنة وتطويرها، وتم إحداث منصات إلكترونية للسجل الوطني للصناعة التقليدية "rna.gov.ma"، وهذه المنصة مفتوحة لتسجيل الصناع التقليديين ابتداء من 24 يناير 2022 باش يمكن لهم يتسجلو فيها من بعد يتسجلو في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وهذه من الإجراءات المهمة اللي كانت مطلب لغرف الصناعة التقليدية والمهنيين وغادي تمكن من تسريع تعميم منظومة التغطية الصحية على القطاع بتشاور مع كافة الشركاء، مع العلم أنه تنفيذا للتعليمات الملكية السامية 750.000 صانع تقليدي غادي يستافدو من التغطية الصحية، وقد تم استصدار جميع النصوص التطبيقية بتشاور مع غرف الصناعة التقليدية لتمكين كافة الصناع التقليديين من الاستفادة من هذه المنظومة، وكنقومو كذلك بعمل مشترك مع الغرف لتنزيل هذا الورش المهم عبر عمليات التحسيس والتكوين والتواصل.

بالنسبة لتطوير العرض والتسويق: تمت مواصلة تنفيذ البرامج المتمثلة في الدعم التقني للتجمعات الحرفية وتأهيل البنيات التحتية الحالية وإحداث بنيات تحتية جديدة عبارة عن فضاءات للعرض والبيع ودور الصانعة بالعالم القروي، وتوجد 64 بنية تحتية في طور الإنجاز، كما تساهم الوزارة في 8 برامج تأهيل وتثمين المدن العتيقة اللي تتميز بالحرف التقليدية، واللي هي الآن في طور التنفيذ: كاين فاس، مكناس، الصويرة، مراكش، تطوان، سلا وطنجة، ومع العلم أن هناك مدن عتيقة أخرى مبرمجة.

ولمواكبة المهنيين فيما يخص ترويج لمنتوجات الصناعة التقليدية، تم القيام بحملة كبرى (Aradei) لتسويق المتوج المغربي في العديد من المدن المغربية بالمراكز التجارية الكبرى، وتهدف هذه العملية النموذجية، اللي غادي نعملو على تعميمها خلال الأشهر المقبلة، إلى توفير فرصة للحرفيين لتحسين دخلهم للتخفيف من تداعيات الأزمة الصحية.

وبالموازاة مع هذا، تمت مواصلة تنزيل الاتفاقيات المتعلقة بالتسويق الإلكتروني مع المنصات في المجال، وتم إطلاق حملة تواصلية (Artisanat) عبر مختلف القنوات السمعية البصرية وشبكة التواصل الاجتماعي لترويج منتوجات الصناعة التقليدية، وكذلك وقعت الوزارة على اتفاقية شراكة مع مؤسسات بنكية باش نقدمو منتوج تمويلي جديد بشروط تفضيلية وللمواكبة غير المالية لفائدة جميع الصناع التقليديين.

وباش مستقبلا ما تتأثرش الصناعة التقليدية، خاصة الفنية، من تقلبات السياحة، وضعنا برنامج لتعزيز الصادرات، والملاحظ أنه بالرغم من أن صادراتنا التقليدية الفنية انخفضت في 2020 بسبب الأزمة، إلا أنها استرجعت عافيتها في 2021 وارتفعت 50% مقارنة مع 2020 بـ 13% مقارنة مع 2019.

كذلك، تم إعداد مقاربات جديدة ترتكز على تطوير شامل للمنتوج المغربي، عبر توفير المواد الأولية والإنتاج والتسويق، وتم الشروع فعليا في هاذ المقاربة فيما يخص فرعي الزربية والفخار في أفق تعميمها على باقي الفروع، ويتم ذلك في إطار الاتفاقيات الثلاثة مع ممثلي المهنيين ووزارة الاقتصاد والمالية:

- الاتفاقية الأولى: تهم برنامج دعم تنافسية الفاعلين بميزانية 25 مليون درهم؛
- الاتفاقية الثانية والثالثة: تهمو البرامج الوطنية لإقلاع فرع الزربية القروية وفرع الفخار والخزف بميزانية 23 مليون ديال الدرهم.

وستمكن هذه المقاربة من خلق مراكز الامتياز (Les centres d'excellence) وحاضنات إحداث مقاولات (les incubateurs) لتحسين جودة المنتوج والرفع من الصادرات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني واللي هو قطاع مهم في التشغيل، بغيت نذكر بعض الأرقام: هاذ القطاع فيه 40.000 تعاونية و650.000 متعاون و210.000 جمعية و63 تعاضدية، وفي هذا القطاع تنعملو على مشروع مهيكل اللي تيتعلق بإعداد الدراسات حول تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لهذا القطاع وإحداث أقطاب للاقتصاد الاجتماعي على مستوى جهات المملكة، كما نعمل على تسريع تفعيل وتنفيذ التدابير الإستراتيجية، مكتب تنمية التعاون (ODCO[4]) وهذا غيمكن من رفع مساهمة التعاونيات في الناتج الداخلي الخام من 2% حاليا إلى 8% وخلق 50.000 منصب شغل جديد سنويا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب.

الآن ننتقل إلى التعقيبات، وأعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل أحد المستشارين، عندك تقريبا واحد 4 دقايق و40 ثانية.. تقدم

[4] **O**ffice du **D**éveloppement de la **Co**opération

من المكان ديالك.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أشكركم على جوابكم الواضح على برنامجكم الاستعجالي التي قامت به الحكومة لدعم القطاع السياحي، فهو برنامج جاء في وقته، إيمانا منا في فريق التجمع الوطني للأحرار بأنه إجراء مهم، يهدف إلى الحفاظ على مناصب الشغل وتأهيل المنشآت الفندقية لمرحلة ما بعد "كوفيد".

إن هذا الموضوع استأثر باهتمام الرأي العام الوطني، ونظرا للمكانة الهامة التي يحتلها القطاع السياحي في الاقتصادي الوطني، سواء من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام أو في التشغيل، في إنتاج الثروة، وفي ظل استمرار تداعيات أزمة "كوفيد" على النشاط السياحي، ننوه في الفريق التجمع الوطني للأحرار بالمقاربة التشاركية التي اعتمدتها الحكومة مع مختلف الفاعلين في القطاع السياحي لإقرار هذا المخطط الاستعجالي لدعم هذا القطاع بقيمة 2 مليار درهم في هذه الظرفية الصعبة؛ إنها شجاعة سياسية ومواكبة مسؤولة للحكومة تتحمل مسؤوليتها في هذه الأزمة.

لقد ذكرتم السيدة الوزيرة بالمجهود الإرادي والمعتبر الذي بذلتموه لتنزيل الإجراءات المعتمدة في البرنامج لدعم إنعاش قطاع السياحة، لذلك نعتقد داخل فريقنا أن تجربتك الناجحة في القطاع الخاص وككفاءة مهنية وطنية مهمة بخبايا التدبير الناجع الرصين والصارم التي تمتلكينها ستمكنكم من تنزيل مقاربتكم في تأهيل هذا القطاع - الذي استثمر فيه بلادنا كثيرا- عند تجاوز الأزمة إن شاء الله.

وبالإضافة إلى قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يعاني بدوره ظروف الجائحة، في أفق إعطائه انطلاقة متجددة عبر إعادة بناء أولويات وضمان التقائية هذه القطاعات مجتمعة لما بعد هذه الجائحة، إن الرهان أهم بالنسبة إلينا هو تسريع وثيرة تنزيل مضامين هذا البرنامج الاستعجالي لكي نعطي نفسا جديدا للقطاع برمته، مؤسسين لمرحلة جديدة شعارها "المسؤولية والإقلاع الشامل للقطاع والارتقاء بأوضاع مهنيي القطاع"، مع تعميم هذا الدعم ليشمل أصحاب النقل السياحي وكل المهنيين والمتدخلين في القطاع السياحي، وخصوصا وأنهم يواجهون هذه التحديات متعلقين بتوسيع آفاق القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني وبنائه على أسس متينة ومستدامة، وفي هذا الإطار نؤكد في فريقنا على ضرورة الاشتغال على ما يلي:

- ✓ تنزيل توصيات النموذج التنموي في قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- ✓ التنسيق في الإطار مع وزارتي التجهيز والماء والنقل واللوجيستيك للاشتغال على النقل البحري والاستثمار في موانئنا البحرية وإعادة توظيفها لكي تستقطب السفن السياحية الكبرى وعلى رأسها ميناء أكادير؛
- ✓ ضرورة تبني إطلاق مخطط استعجالي لدعم قطاعات الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي التضامني، على اعتبار أنها قطاعات مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع السياحة؛
- ✓ مواصلة تشجيع السياحة الداخلية ودعمها ومواكبتها لتنويع الطلب بمزيج ذكي بين السياح المقيمين والأجانب، وسنحرص من موقعنا على مساعدة تنزيل هذا الورش الهام بمعية الفريق من كفاءات ومشاركة كافة المتدخلين في القطاع وفق قناعتنا السياسية لتجاوز إكراهات هذه المرحلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على هاذ العرض القيم.

وفي الحقيقة عرض متكامل ما عندنا ما نقولو، غير هو احنا كساكنة مدينة مراكش جينا اليوم باش نهضرو على مشاكل حقيقية اللي كيعاني منها القطاع السياحي في مراكش، بما فيهم الناس ديال النقل السياحي، المرشدين السياحيين، الناس ذوك الحلايقية اللي فجامع الفنا، موالين الكواتشا وواحد القطاع آخر اللي هو ما مذكورش كاع فهاذ المشاكل ديال السياحة اللي هوما وكالات كراء السيارات ووكالات السياحة.

السيدة الوزيرة،

احنا هنا ما جيناش باش نلوموك لأنه جيتي في وسط الجائحة، تنلومو الحكومة السابقة الله يسمح ليها اللي ما دبراتش مزيان هاذ القطاع، وكنطلبو منكم، السيدة الوزيرة، تبذلو جهد وجهد كبير بالنسبة لهاذ الناس هاذو لأنهم مهمشين ومكرفصين وباعو حوايجهم وتكرفصو وداو ليهم الأبناك السيارات ديالهم، وفي الحقيقة تيعانيو مشاكل كثيرة.

بالنسبة للسياحة حتى حاجة ما خدامة في مراكش كلشي واقف، حاجة واحدة اللي خدامة واحنا مغاربة نهضرو بصراحة هو قضاء الأسرة، كلشي تطلق، لأنه كلشي كان عايش بالسياحة ما عندهمش باش يخلصو المدرسة لأولادهم، خرجوهم من المدارس، وتكرفصو بزاف.

فالمرجو، السيدة الوزيرة، تديرو بعين الاعتبار هاذ الفئة من الناس اللي فالحقيقة مضرورين بزاف.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.. مازال كاين شي تعقيب ثاني ؟

تفضل السيد المستشار باقي عندكم 3 دقائق.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

شكرا على هاذ العرض ديالكم القيم، من هاذ المنبر كنبغي نوه بالمجهودات ديالكم فور وصولكم على رأس هاذ الوزارة، ولاسيما القطاع ديال الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي فالتنزيل ديال واحد الترسانة قانونية ومراسيم تنظيمية اللي غتعطي تأطير ديال هاذ الفاعلين اللي تيشتغلو بهذا القطاع والتأطير ديالهم والهيكلة ديالهم، وكذلك غيستافدو من التغطية الصحية، المراسيم التطبيقية اللي جيتو بها واللي سرعتو من التنزيل ديالها.

ولكن، السيدة الوزيرة، تنطلبو منك أنه مجموعة ديال المبادرات والتدابير خصها تتخاذ في قطاع الصناعة التقليدية، ولاسيما أنه هاذ القطاع تبين أنه مرتبط بشكل رئيسي مع السياحة.

اليوم، الدعم ديال القطاع ديال السياحة لابد من الدعم ديال القطاع ديال الصناعة التقليدية حتى هو يكون، ولاسيما الدعم ديال هاذوك الحرف والمهن اللي هي مازال لحد الساعة واقفة، وهذا يحيلنا، السيدة الوزيرة، على المشكل ديال التمويل، وهاذ المشكل ديال التمويل اللي هو مشكل حقيقي فهاذ القطاع ديال الصناعة التقليدية، لازم أن يكون واحد التصور ديال التمويل خاص بهاذ القطاع اللي يمكن أنه يلبي المتطلبات ديال الفاعلين فيه وفي نفس الوقت يعطيهم انطلاقة جديدة في هذا.. السيدة الوزيرة، كانت واحد المبادرة على صعيد جهة مراكش- أسفي اللي تنشكرو السيد رئيس الجهة اللي كان رصد واحد المبلغ مهم من أجل خلق واحد الصندوق ديال الدعم ديال الصناع التقليديين مع واحد المؤسسة بنكية واللي هاذ الاتفاقية راه هي على الطاولة ديالكم، نتمناو أنكم إن شاء الله تتفاعلو معها بالإيجاب.

السيدة الوزيرة،

اليوم، المقاولات ولا الصناع التقليديين اللي استافدو من المنتوجات البنكية ديال الحجر الصحي اليوم هما مطالبين بالتسديد ديالها، لازم نفكرو أنه حتى هاذ الناس يستافدو من التأخير ديال الاستحقاق ديال تسديد هذه الديون على غرار القطاع ديال السياحة.

كيما جاء في العرض ديالكم، السيدة الوزيرة، التجارة الإلكترونية مهمة، ولكن تتعرفو بأن القطاع ديالنا خلال الحجر الصحي استافدو عدد مهم من الصناع ومن التعاونيات في الترويج وفي بيع المنتوجات ديالهم، ولكن هذه ثقافة جديدة لابد لنا واحد الوقت باش نرسخوها لدى الفاعلين ولدى الصناع التقليديين حتى أنهم يستأنسو ويولفو هذه التجارة الإلكترونية.

إذن مسألة أخرى، السيدة الوزيرة، هو من ناحية التسويق، قمتم بمبادرة مهمة اللي استافدو منها مجموعة ديال التعاونيات في المساحات التجارية الكبرى، تنطالبو بأنه هذه العملية تستمر وتكون على طول السنة، ويمكن أنه يستافد منها عدد مهم ديال الصناع وديال التعاونيات وما تبقاش مقتصرة على واحد العدد محدود ديال المستفيدين، وفي نفس الوقت كنبغيو نشكروكم على إشراك جميع الفاعلين من غرف مهنية، في التصورات ديالكم في التنزيل ديال القوانين اللي جات من عندكم.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي.. عندك 2 دقائق و40 ثانية.

تصرون كلكم على أنكم تجيو.. خصنا نغيرو هاذ النظام الداخلي، ياك ؟

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

السيدة الوزيرة،

نثمن المجهودات التي بذلتها وتبذلها الحكومة، ونحن اليوم نعيش كمغاربة هموم هذه الفئة في قطاعات عديدة تتكامل مع قطاع السياحة، وعلى غرار المرشدين السياحيين ووكلاء الأسفار والصناع التقليديين ورواد الحلقة وسائقي السيارات السياحية وأصحاب المطاعم والمقاهي وقاعات الحفلات ووكلاء كراء السيارات وغيرهم، على الوضعية التي يعيشونها، حيث الإغلاقات المتكررة للحدود تتسبب لهم في العديد من المتاعب وفي عدد كبير من المهن التي يحتضنها القطاع السياحي والتي لا يمكن أن تشتغل دون فتح مطارات المملكة المغربية.

وإذا كنا نتفهم أن الحكومة لم تتسلم تسيير الشأن العام إلا منذ أشهر قليلة فإن انطلاق المخطط الاستعجالي لدعم القطاع السياحي لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد يعتبر دفعة قوية لقطاع السياحة من شأنها المحافظة على مناصب الشغل وتجنب ضياعها والاسترجاع التدريجي لعافية القطاع، لكن نسجل أن الدعم الذي نتحدث عنه رغم إيجابياته فإن فئة مهمة من العمال والعاملات في الوحدات الفندقية وأصحاب النقل السياحي وبعض الفئات من المرشدين السياحيين لم تستفد من هذا الدعم بالمرة منذ مارس 2020، ولم تستفد منه حاليا بسبب الشروط التي تتطلب عليهم، نسبة مهمة منهم يشتغلون في القطاع غير المهيكل ونسبة أخرى غير مصرح لدى الضمان الاجتماعي.

ونهنئ الحكومة على استمرارية صرف الدعم الذي سبق وأن خصصته للعاملين بالقطاع، بل ونلتمس منها الرفع من قيمة هذا الدفع على ممتهني القطاع نظرا للظروف المعيشية الصعبة، مع ارتفاع أسعار جل المواد الأساسية وكانت هدية للحكومة السابقة في آخر ولايتها.

لكل ما سبق، السيدة الوزيرة، فإننا نلتمس من الحكومة أن تعمل..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار انتهى الوقت، شكرا لك.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي ادريس حسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نشكركم على جوابكم الهام ونود في الفريق الحركي تسجيل بعض الملاحظات والاقتراحات:

أولا، نسجل أهمية المخطط الاستعجالي لدعم القطاع السياحي رغم أنه محدود في قيمته المالية، كما أنه لا يشمل مختلف مكونات القطاع والمهن المرتبطة به، لهذا فالمطلوب هو برنامج شامل يهم وكالات الأسفار والنقل السياحي والمرشدين السياحيين ومؤسسات الإيواء (les auberges)، خاصة في العالم القروي، وأخص بالذكر الجهات درعة- تافيلالت وجهة فاس- مكناس وغيرهما؛

ثانيا، لابد كذلك، السيدة الوزيرة، من حلول لإنعاش القطاع، خاصة في ظل جائحة كورونا وما يعرفه بسبب إغلاق الحدود المتكرر، وكذا دعم السياحة الداخلية وتوفير عروض مناسبة للأسر المغربية ووضع خطط للحفاظ على مناصب الشغل في القطاع؛

ثالثا، علاقة بالسياحة لابد أن نشير إلى الصناعة التقليدية الذي يعد من القطاعات الأكثر تضررا في هذه الأزمات الصحية ولا تخفى طبعا علاقة الصناع التقليديين بالسياحة ودورها الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذه الإطار، نسجل غياب أي دعم لهذا القطاع ولا للصناعة التقليدية منذ بداية الجائحة إلى حد الآن، كما نستغرب إقصاءه في المخطط الاستعجالي الأخير الذي أشرفت عليه وزارتكم الموقرة في الصناعة التقليدية كما تعلمون، السيدة الوزيرة، تعيش منها ملايين الأسر وتشغل 2.5 مليون واليوم يعيشون أزمة خانقة عقب غلاء أسعار المواد الأولية، التي تستعمل في القطاع بشكل مهول، كما أن الصناع باتوا عاجزين على تسديد ديونهم، وقد راسلنا الوزارة في هذه الملفات عدة مرات ولم نتلق أي جواب لهذا نتطلع، السيدة الوزيرة، إلى عقد اجتماع مع ممثلي القطاع للبحث عن حلول لإنقاذ هذه الصناعة.

وشكرا.

السيدة الوزيرة،

بغينا نشوفو معكم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ايذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، استمعنا بإمعان لجوابكم، ورغم الأهمية ديال عدد من الإجراءات اللي جاء بها المخطط الاستعجالي لكن تبقى قاصرة على معالجة حجم الاختلالات الكبيرة اللي فرزتها الجائحة في القطاع.

وهنا نتساءلو السيدة الوزيرة عن سبب استثناء الفنادق والمطاعم غير المصنفة من الدعم الجزافي؟ هاذ الفئة ديال الفنادق والمطاعم غير المصنفة وأرباب دور ديال الضيافة هم الفئات الأكثر تضررا من الجائحة، ما كنفهموش كيفاش يتم استثناءهم من هذا الإجراء.

كذلك، غياب أي إجراء تجاه مجموعة من الفاعلين في المجال السياحي، أساسا بائعي ديال المنتوجات الصناعة التقليدية أصحاب (les bazars) ما كاين حتى شي إجراء داعم لهذه الفئة، الأرباب ديال الوكالات ديال كراء السيارات كذلك، فأعتقد أنه الإجراء الاستعجالي يحتاج إلى مقاربة أشمل وأوسع ليستفيد منه على قدم المساواة كل المهنيين في المجال السياحي.

تحدثتو، السيدة الوزيرة، على دعم السياحة الداخلية، أولا دعم السياحة الداخلية يحتاج إلى دعم القدرة الشرائية ديال المواطن، فين هو هذا المواطن اللي غادي يمشي يدير السياحة الداخلية؟ الناس راه وصلت إلى.. حجم الخصاص الاجتماعي والقساوة ديال الظروف الاجتماعية اللي خلفتها هذه الجائحة تحتاج، أولا، إلى دعم القدرة الشرائية ديال المواطن وتحتاج، ثانيا، إلى دعم التنافسية ديال القطاع.

اليوم، احنا ملي تمشيو نشوفو المؤسسات الفندقية في العالم الناس كاملة عندها (la haute saison et la basse saison) إلا في المغرب، التعريفة ديال الإيواء في الفنادق وفي المركبات السياحية هي نفسها على طول السنة، خص تدخل وزارة السياحة في هذا الإطار.

ثم أخيرا، الصناعة التقليدية ودعم الصانع التقليدي اللي أعتقد ما ذكرتوه، السيدة الوزيرة، في معرض جوابكم بخصوصه يبقى دون المستوى المطلوب لأنه الصانع التقليدي اليوم قبل ما نفكرو في دعم تسويقه للمنتوج اللي كينتجو خصنا نفكرو في توفير الإمكانيات باش يديماري من جديد، الناس وصلت لحافة الإفلاس، سنتين ما كيبيعو حتى حاجة وكياكلو في رأس

المال، وصلو اليوم لحافة الإفلاس، خص دعم حقيقي خاصة في المواد الأولية اللي يمكن الصانع التقليدي من انطلاقة جديدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أرحب بالسيد وزير العدل الذي التحق بنا، بالمناسبة أذكر على أننا سنكون مع موعد لجلسة تشريعية مباشرة بعد انتهاء الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السيدان الوزيران،

السادة والسيدات المستشارين،

حسنا فعلت الحكومة عندما أعلنت عن برنامج استعجالي لدعم القطاع السياحي بعدما أدى القرار الأخير القاضي بإغلاق المجال الجوي الوطني أمام حركة الملاحة التجارية إلى نكسة جديدة لهذا القطاع الذي مازال يعاني الويلات، جراء تداعيات الجائحة والقرارات التي صاحبت مواجهتها من طرف السلطات العمومية.

وعلى الرغم من أهمية الدعم المالي الذي أعلنت عنه الحكومة، إلا أنه يظل غير كافي بالنظر إلى الأضرار البليغة التي مست شغيلة هذا القطاع.

وإذ نثمن في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب السلسلة الجديدة من إجراءات دعم القطاع التي تضمنها هذا المخطط الاستعجالي الذي رصدت له الحكومة مبلغ ملياري درهم، غير أنه مع الأسف يظل غير كاف للحد من التداعيات السلبية للركود الذي يعرفه القطاع، ولاسيما وعلى الرغم من التدابير الجريئة التي تضمنها، إلا أنه لم يتضمن تدابير تخص العاملين والعاملات في بعض المؤسسات التي تلعب أدوارا مهمة في السياحة ببلادنا، على الرغم من المناشدات والنداءات التي ما فتئت المنظمات النقابية توجهها لوزارة السياحة، والواقع أن حديثنا اليوم وإن كان يهم التساؤل عن مضامين البرنامج الاستعجالي المذكور إلا أنه في العمق يستدعي نقاشا بالغ الأهمية حول رافعات أساسية للاقتصاد الوطني تهم شرائح واسعة من الأجراء والعمال، سواء أولئك العاملين في قطاع السياحة أو الصناعة التقليدية أو مختلف الأنشطة التي تندرج ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وختاما، نهيب بالحكومة إلى تطوير هذا البرنامج الاستعجالي والإجراءات الواردة فيه، خصوصا ما يرتبط بتحفيز السياحة الداخلية التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على مناصب الشغل والمساهمة في بقاء القطاع، سيما في ظل الغموض الذي مازال يلف آفاق الوضعية الوبائية العالمية، وعلاوة على ذلك أن القطاع البنكي بدوره مدعو إلى مساهمة أكبر في تخفيف من حدة تداعيات الأزمة على الفئات الهشة وذات الدخل المحدود.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

كفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب من واجبنا التذكير بأهمية المنظومة السياحية ببلادنا، فهي من القطاعات الحيوية للاقتصاد المغربي، هاذ القطاع مهم وإستراتيجي ولكن راه تيعاني، السيدة الوزيرة، تيعاني وكان تيعاني قبل الجائحة من ضعف الموارد والسياسات الناجعة، زادت الجائحة من معاناته بسبب الإغلاق، وبالرغم من المبادرات التي اتخذتها الدولة، خصنا نعرفو أن هاذ التداعيات غادي يستمرو حتى بعد قرار فتح الحدود.

فريق (CGEM[5]) رصد إشكاليات جديدة على العديد من شركات الطيران، ومتعهدي الرحلات الذين كانوا تيعتبرو المغرب وجهة أساسية، دبا ولاو تيتجهو لدول أخرى، بروز ظاهرة الهجرة، هجرة الكفاءات الوطنية، وهاذ الشي راه غادي ينقص من تنافسية القطاع السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة،

إقرار الحكومة لمخطط استعجالي بقيمة 2 مليار درهم لدعم السياحة الوطنية ومهنيي القطاع على وجه الخصوص، هو قرار جيد وكننوه به، ولتعزيز هذا المجهودات قمنا برصد مطالب مهنيي القطاع:

- ✓ أولا، إدراج وكالات الأسفار والنقل السياحي ووكالات كراء السيارات وشركات تنظيم التظاهرات والندوات ومختلف التظاهرات الفنية والثقافية ضمن المخطط؛
- ✓ إعفاء المقاولات السياحية من الرسوم والجبايات المحلية؛
- ✓ تحمل الدولة للزيادات الناجمة على التأخر في تسديد القروض البنكية؛
- ✓ مخطط استعجالي لإنقاذ الصناعة التقليدية ودعم المهنيين والحرفيين؛
- ✓ وأخيرا، السيدة الوزيرة، اشتراط الحصول على الترخيص للعمل

[5] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

الليلي للنساء العاملات في القطاع السياحي، راه ما شي معقول، السيدة الوزيرة، في القرن 21 أن النساء في المغرب خصها تصريح ووصاية باش تخدم، هاذ الشي راه خصو يتغير، السيدة الوزيرة، يمكن ما شي كلشي عارف هاذ الشي.

وفي الاختتام، نقول لكم، السيدة الوزيرة، أن عندنا الثقة أن وزارتكم غادي تشتغل مع باقي المؤسسات باش قطاع السياحة يسترجع عافيته، إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، استنفذتم الوقت.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

القطاع السياحي من القطاعات الحيوية المهمة ببلادنا من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام بـ 7%، من واردات العملة الصعبة بـ 20%، بالإضافة أنه تيشغل أكثر من نصف مليون من اليد العاملة، هاذ اليد العاملة الجل ديالها فقد المناصب الشغل ديالو بسبب هاذ الجائحة، وله ارتباط أيضا بقطاعات أخرى مهمة كالنقل والصناعة التقليدية، وهو من أكبر القطاعات التي تأثرت جراء تداعيات الجائحة بسبب إغلاق المجال الجوي المتكررة، بحيث فقد 79% من السياح الأجانب الوافدين، وتضرر منها العديد من مهنيي ومستخدمي الفنادق والمقاهي، وكالات الأسفار، شركات كراء السيارات والمرشدين السياحيين.

لذلك، كان من الضروري أن توقف الحكومة تعليق الرحلات الجوية الدولية، وإن كان هذا القرار جاء متأخرا.

السيدة الوزيرة،

هاذ المخطط الاستعجالي اللي خصصت له الحكومة ميزانية ديال 2 مليار لدعم القطاع جا لضمان استدامة المقاولات، والحفاظ على مناصب الشغل، الاسترجاع التدريجي لعافية القطاع، غير أن هذه الإجراءات بما فيها الضريبية والمستحقات الاجتماعية وآجال القروض لا تشمل كل مهنيي القطاع، كوكالات الأسفار ووكالات كراء السيارات وكذلك الفنادق والمطاعم غير المصنفة، بالتالي وجب تعميمها.

وبالنسبة للمستخدمين والعمال بالقطاع المصرح بهم والذين خصصت لهم الحكومة دعما جزافيا في الربع الأول من هذه السنة، نطالب في الاتحاد المغربي للشغل أن يستفيدوا كذلك من تأجيل أداء القروض البنكية على غرار المهنيين.

السيدة الوزيرة،

هاذ البرنامج على أهميته يظل ظرفيا بالنظر لحجم الهشاشة الذي خلفته الجائحة، ما يتطلب إعادة هيكلة القطاع واستكمال الورش التشريعي والتنظيمي في إطار إستراتيجية مبنية على رؤية شمولية مندمجة تساهم في تطوير سياحة مستدامة قادرة على الصمود في مواجهة المخاطر الاقتصادية والبيئية والصحية، إستراتيجية تمكن من إرساء سياحة مجالية على أساس النوعية والجودة والاستثمار في العنصر البشري لضمان العمل اللائق لفائدة النساء والشباب من أجر منصف وحماية اجتماعية شاملة وحوار اجتماعي مسؤول وفعال ومن أجل إقلاع سياحي شامل ومستدام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

لا يخفى عليكم أن قطاع السياحة مكون أساسي في الاقتصاد الوطني ومجالاته تعتبر من الأنشطة الاقتصادية الأكثر إحداثا للشغل بالمغرب.

لقد اتسمت معالجة مشاكل هذا القطاع خلال الجائحة بمجموعة ديال الاختلالات والارتباك، مما خلق مشاكل هيكلية للكثير من المقاولات الفاعلة في القطاع، كما مست بشكل مباشر شغيلته، حيث انقطع أرباب العمل عن التصريح أو الأداء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبالتالي حرم هؤلاء من التعويضات، زد على ذلك الذين لم يستفيدون البتة بعدم التصريح بهم وعددهم كبير أصلا، ناهيك عمن تعرضوا للطرد بمبرر تقليص الأجراء جراء الأزمة، مثل ما وقع في مجموعة ديال الفنادق "موكادور" بأكادير، بعض الفنادق بورزازات، مراكش... إلخ.

السيدة الوزيرة،

إن الإجراءات المتخذة أخيرا مررت دون استشارة النقابات الوطنية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل للفنادق والسياحة، وعليه لتدارك الأمر ندعوكم مرة أخرى إلى ضرورة الحفاظ على مناصب الشغل في هذا القطاع الحيوي للاعتبارات التي سقناها سالفا.

السيدة الوزيرة،

ما يثير الاستغراب أكثر هو أن استراتيجية عمل الحكومة من خلال

قراءة متأنية لقانون المالية 2022 تخلو من أي خطة إنقاذ لقطاع السياحة على الرغم من التهليل والتطبيل في برنامج الحكومة الحالية بالدولة الاجتماعية، والحال أن غالبية القطاع يفتقد لأبسط الحقوق على رأسها..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في إطار التعقيب آخر كلمة لممثل الاتحاد الوطني للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

بطبيعة الحال هاذ الدعم المخصص هو مزيان، لكن ما عرفناش واش استشرتو مجلس المنافسة على اعتبار أن هاذ الأمر ديال التوزيع قد يختل المسألة ديال التوزيع العادل وشي يستافد وشي ما يستافدش، ما عرفناش السيدة..

الأمر الثاني لجنة اليقضة سبقت وسولت هاذ السؤال قلتو غتنعقد اللجنة، واش لجنة اليقظة ما عندها غرض، ما عندها باش تواكب هاذ الملف ديال الدعم؟

الأمر الثاني هو فئات كثيرة متضررة راه ذكروها الإخوان، وكالات الأسفار، النقل بطبيعة الحال ديال السياحة، وكالات السياحة... إلخ.

الأمر الثاني هضرتو على السياحة الداخلية، السيدة الوزيرة، مزيان السياحة الداخلية نشجعوها، ما عرفتش دويتي على الشيكات السياحية هي مزيانة فكرة مهمة، ولكن خص المبادرة والإسراع بها، علاش؟ بطبيعة الحال لأن المغاربة إذا عطيتيهم الشيك بنفس القيمة، أعتقد غادي تكون مداخيل أخرى لفائدة المعنيين بهذه الأمر ديال السياحة.

ثم لابد بطبيعة الحال، قضية الأجواء غادي تحل مزيان، ولكن ارتفاع القضية ديال التذاكر بشكل صاروخي أمر غير مفهوم.

بطبيعة الحال، مزيان خصنا تحل الأجواء، لكن كذلك تكون الأسعار مناسبة خصوصا لأبناء المغاربة.

الملف ديال الصناعة التقليدية في حاجة إلى إدماجه في القطاع المهيكل، تمكين العاملين فيه بطبيعة الحال القضية ديال الخدمات الاجتماعية..

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة إذا كانت هناك رغبة في التعقيب..

كاين؟

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

أشكركم على جميع هذه التعقيبات اللي كتبين الاهتمام ديالكم بهذه القطاعات المهمة اللي تشغل عدد كبير ديال المغاربة واللي كتساهم بنسبة مهمة في الاقتصاد الوطني أكثر من 15% من الناتج الوطني الخام.

بغيت نذكر بأن الهدف الرئيسي ديال هذا المخطط الاستعجالي هو:

- أولا، الحفاظ على مناصب الشغل؛
- ثانيا، التحضير لمرحلة إعادة النشاط إلى طبيعته.

بالنسبة للهدف الأول الخاص بالحفاظ على مناصب الشغل: فالتعويض كيفما قلت كيهم جميع المقاولات السياحية، واللي هي مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة، وكالات الأسفار، النقل السياحي، المطاعم السياحية المصنفة والمرشدون السياحيون.

بالنسبة للهدف الثاني وهو التحضير لمرحلة إعادة النشاط إلى طبيعته: تم التركيز على تأهيل مؤسسات الإيواء السياحي والقيام بالصيانة وعمليات الإصلاح لاستقبال الزبناء في أحسن الظروف، لأنه من شأن هذا التحضير إعادة النشاط السياحي لطبيعته في أقرب الآجال، وقمنا بتخفيف الضريبة المهنية على هذه المؤسسات وفوائد القروض على هذه المؤسسات وعلى النقل السياحي، وذلك لتأجيل سداد القروض من أجل تفادي الحجز على الممتلكات، مع العلم أن أزمة كورونا كانت لها عواقب كثيرة على الصعيد العالمي والوطني، وخاصة قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة به، ومن الصعب تعويض جميع هذه الخسائر.

ولذلك، المنهجية ديالنا إعتمدت بالأساس على التواصل الإيجابي والمستمر مع المهنيين والاستماع إلى انشغالاتهم وإيجاد الحلول المناسبة، واخذينا بعين الاعتبار بطبيعة الحال الإكراهات المالية في هذه الظروف الصعبة.

وللتذكير، فبالإضافة لهذا المخطط هناك تدابير حكومية أخرى أفقية تستفيد منها قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، مثل برنامج "أوراش" الذي يهدف إلى تشغيل 250.000 شخص خلال سنتي 2022 و2023، وكذلك برنامج "فرصة" الذي يهدف إلى دعم الشباب وتعزيز روح المقاولة عندهم من خلال تقديم قروض من دون فوائد تصل قيمتها إلى 100.000 درهم، وإجراءات التمويل في إطار "صندوق محمد السادس للاستثمار".

ولابد من التذكير أنه بالإضافة للمخطط الاستعجالي، سبق اتخاذ مجموعة من التدابير لفائدة القطاع، حيث تم:

- منح تعويض شهري قدره 2000 درهم لمدة 20 شهر لفائدة أجراء القطاع المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- تأجيل أداء مساهمة هذه المقاولات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واستصدار القانون رقم 30.20 الذي يسمح لوكالات الأسفار بتعويض المبالغ المستحقة لزبنائهم عن طريق وصل بالدين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بغيت نأكد على واحد النقطة مهمة اللي بانت في هذه الأزمة وهي ثقل القطاع غير المهيكل، ولذلك ركزنا عملنا على البرامج المهيكلة اللي كتضمن التطور المستدام، وقد تم فعلا الشروع في تنفيذ بعض الإجراءات المهيكلة كاستصدار مرسوم جديد لتنظيم مهنة المرشد السياحي واعتماد سياسة تبسيط المساطر الإدارية، وهذا المرسوم غادي يمكن من تقريب الخدمات الإدارية من هذه الفئة المهنية، حيث ستتم معالجة الملفات على الصعيد المحلي، كما تم تنظيم - كيفما قلت - حرف الصناعة التقليدية عبر وضع السجل الوطني ووضع المنصة الإلكترونية الخاصة (rna.gov.ma) مما يمكن من حماية المنتوج الوطني وتثمين عمل الصناع التقليديين وتحسين ظروف عيشهم وعملهم وكذلك حماية المستهلك المغربي والأجنبي.

وبغيت نذكر بأن المساهمة ديال الصناع التقليديين غادي تكون 135 درهم شهريا للتغطية الصحية للعائلة كلها بالنسبة لغير الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة ولنظام المقاول الذاتي والمحاسبة، وغادي يستافدو الصناع التقليديون من جميع الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كباقي الفئات الأخرى.

وفي إطار هذا الورش الملكي المهم، تم تمكين المرشدين السياحيين وأسرهم من الاستفادة من التغطية الصحية.

وبغيت نأكد في الأخير أننا غادي نشتغلو اليد في اليد مع كافة الشركاء باش نتغلبو إن شاء الله على هذه الأزمة وترجع الأنشطة المهنية في أحسن الظروف.

وشكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وبذلك نكون قد أنهينا الأسئلة المدرجة في المحورين معا.

وننتقل الآن إلى طلبات تناول الكلمة في نهاية الجلسة، يتعلق الأمر بطلبات تتعلق بقطاع العدل وبطلبات تتعلق بقطاع الفلاحة.

نبدأ في البداية بالطلبات الموجهة لقطاع العدل، وأعطي الكلمة لمستشار من فريق التجمع الوطني للأحرار.

فريق التجمع الوطني للأحرار، عندكم طلب ديال تناول الكلمة في نهاية الجلسة، السيد الرئيس، السيد رئيس الفريق.. ماشي إحاطة تناول الكلمة في نهاية الجلسة.

تفضل أسيدي.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لإحاطة المجلس علما بأمر طارئ يهم تنزيل اللغة الأمازيغية كورش استراتيجي يهتم به حزبنا ويشتغل عليه ليل نهار من كل المواقع من أجل تنزيله، حيث يسير بوثيرة أسرع في إنجاز هذا التحدي الذي عاش عدة تعثرات بقيت لسنوات منذ خطاب أجدير التاريخي منصة للمزايدات والشعبوية من طرف أطراف ألفت دغدغة المشاعر بهذا الموضوع.

لقد ترأس السيد رئيس الحكومة، السي عزيز أخنوش، بحضور السيد وزير العدل وحضور السيد مدير المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية حفل توقيع تنزيل اللغة الأمازيغية في المحاكم كمبادرة، نعتز بها داخل فريقنا، مبادرة تاريخية، وإذا كنا ننوه بهذه المبادرة الشجاعة والجريئة والتي تبين بالملموس الإرادة السياسية لهذه الحكومة وكافة مكوناتها في تنزيل اللغة الأمازيغية في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية، نؤكد أن البداية بالمحاكم أمر لابد منه، على اعتبار أن هناك شريحة واسعة من المغاربة لا يفهمون منطوق الأحكام القضائية الصادرة في مختلف الهيئات القضائية، ومنوهين بإصرار السيد وزير العدل على إحداث مؤسسة المساعدين الاجتماعيين، التي بادرتم بها، السيد الوزير، إلى إحداثها في هيئة المنتدبين القضائيين، وقد توفقتم، ولله الحمد، في إخراجهما.

السيد الوزير المحترم،

تنزيل اللغة الأمازيغية أمانة في أعناقنا جميعا وسنحاسب عليها، لذلك لا يسعنا إلا أن ننوه بهذه المبادرة الشجاعة، مؤكدين على ضرورة مواصلة تنزيلها وتعميمها على مختلف محاكم المملكة.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في نفس الإطار، أعطي الكلمة لممثل عن مجموعة العدالة الاجتماعية، في حدود دائما دقيقتين.

تفضل.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

أشكركم على المبادرة، أولا، ديال التجاوب ديالكم مع هاذ النقطة ديال

الإحاطة.

كنشكركم كذلك على هاذ الخطوة اللي كنعتبرها خطوة نوعية في إطار التوظيف أولا، وهو توظيف نوعي.

كنشكركم كذلك على الالتفاتة لواحدة من المعضلات التي يعرفها القضاء وردهات المحاكم فيما يتعلق بالقضية ديال الترجمة والحق ديال المتقاضين الأمازيغ، حقهم في أن يفهموا وأن يتواصلوا مع القضاة ديالهم.

كنشكركم كذلك على الاهتمام ديالكم وعلى التجاوب ديالكم بشكل مثمر.

هاذ الخطوات طبعا نثمنها، ولكن في نفس الوقت بغينا ننقلو لكم بعض التخوفات، أولى هاذ التخوفات يتعلق بالقضية ديال أولا التمييز، اللي تنعتبروه تمييز غير مقبول وغير معقول ومخالف للدستور المغربي وللديباجة ديالو، اللي تمنع أي تمييز ولو على أساس اللغة فيما يتعلق بالمباراة وبالتوظيف.

التخوف الثاني يتعلق بالمسألة ديال هاذ التوظيف الآن اللي هو غادي يمشي واللغة اللي استعملت والأسلوب اللي استعمل في المباريات والقرار تيهضر على القضية ديال المسألة اللي قلتو بأنه المناصب الشاغرة، احنا ما عندناش مناصب شاغرة لا في المساعدة الاجتماعية ولا في بالنسبة لهاذ الناس اللي غادي يديرو الترجمة، وفي نفس الوقت تنقول بأن هاذ القضية فيها واحد النوع من التخوف من مخالفة القانون 55.00 اللي تتعلق بالحق ديال الترجمة للناس اللي تيديرو الترجمة.

التخوف ديالنا الثالث تيتعلق بالقضية ديال الإلمام باللغة الأمازيغية، كيفاش غادي نعرفو الإلمام ديال هاذ الناس باللغة الأمازيغية والحال هو أنهم مترشحين، واش من خلال الاختبارات الكتابية أو لا الاختبارات الشفوية؟ وبالتالي تنقولو بأنه يمكن هاذي تفتح واحد الباب ديال واحد النوع من الإشكالات في العملية ديال التوظيف، تنظن..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت المخصص لكم.

الكلمة لرد السيد الوزير، عندكم 4 دقايق السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدين المستشارين.

حقيقة هاذ الموضوع ديال، أولا، الحضور ديالي هنا لا يحتاج إلى شكر، الوزير واجب عليه الحضور في مؤسسة تشريعية، أنتم أصحاب القرار وأنتم السلطة التي يجب على الوزير أن يحترمها وأن يلتزم بتوجيهاتها وقراراتها، هذا حضوري هنا هو واجب.

أشكركم على طرح السؤال، بالمخالفة أنا الذي أشكركم على طرح هذا السؤال للتعبير للرأي العام هذا الموضوع، ليس هناك تمييز إلا أنك بغيتي تقولو هناك تمييز إيجابي، لأن حينما نكون بحاجة إلى فعل معين داخل الدولة خصنا نديروه، عندنا منطقة الريف، عندنا منطقة بني ملال وخنيفرة، عندنا منطقة سوس، كيجيو نساء، عجزة وبعض الأحيان أطفال أمام المحكمة كيخص اللي يوصل المعلومة، هذيك الترجمة غير درناها لأن ما لقيناش شي صيغة أخرى، أما هو نقل المعلومة، لا يمكن أن تقول الترجمة على لغة منصوص عليها دستوريا، صعيب كي غادي تقول لها؟ ترجمة آش؟ ولكن تتكون عندنا في إطار الجرائم في إطار المطالب تتجي المرأة بغات غير تسجل أولادها في الحالة المدنية تتجي شي عجوز بغات غير تدير واحد العقد ما يسمى بشي شهادة في المحكمة، بزاف ديال الأمور ما تتعرفش أشنو هي اللغة، فالدور ديال هاذ المساعدة الاجتماعية تساعدها باش تدير الإجراءات أولا، وباش توصل ما تطلبه إلى المسؤول، باش تساعدها تديرو خص اللغة، تعرف اللغة اللي غادي تكلم معها.

لاحظنا هذه القضية أن هناك ضعف في هذا الموضوع هذا قلنا نديروه، درنا 100 منصب شغل ديال المساعدة الاجتماعية؛ السيد رئيس الحكومة واعدني أنه غادي يساعدني بمناصب شغل أخرى لأن محتاجين إليها.

طلبت رئيس السلطة القضائية قلت له ما هي الاحتياجات اللي عندكم؟ أعطاني لائحة من الاحتياجات اللي عندهم في الأقاليم وفي القضاة ديال القرب، وقلنا هذه اللوائح اللي اعطانا السيد الرئيس المنتدب مشكورا غادي نعتمدو عليها باش نعينو، عندنا احنا 140 ولكن محتاجين دبا درنا 100 هذه السنة ولا غادي نديرو تقريبا واحد 150 حسب أش غادي يعطينا السيد رئيس الحكومة من مناصب زايدة، ثم العام الجاي خصنا نديرو واحد 100 أخرى، باش يمكن نوفرو لأي شخص مواطن مغربي أنه يوصل للمعلومات والطلبات ديالو للمسؤولين، يتكلم اللغة اللي بغى العربية موجودة، الأمازيغية موجودة.

كيفاش غادي نعرفو الأمازيغية؟ غادي يترشحو الناس غادي يصرحو أنه كيعرفو الأمازيغية ولا لا، أولا غادي يكونو الامتحانات داخل الجهات، ثم غادي يخرجو من داخل الجهات اللي نجحو لنا، هاذو (QCM) في الجهات باش نعرفو المستوى الثقافي ديالهم والمستوى القانوني ديالهم، ومستوى التعامل ديالهم، من بعد غادي يجيو غادي يديرو الشفوي وهنا غادي يحضر معنا المعهد الأمازيغي اللي غادي يشوف أشنو هي اللغات الأمازيغية.

عندنا 60% فقط اللي تكون بالأمازيغية، لأنه مثلا في الدار البيضاء غادي نديرو العربية والأمازيغية، ولكن المساعدين والمساعدات الاجتماعيين مسألة أساسية.

ونقول لك فين غادي يكون التمييز مرة أخرى، حيث تتجي المرأة والطفل كيجيو للمحكمة ما يمكنش تدير مساعد اجتماعي باش يتذاكر مع المرأة على المشاكل ديالها وغادي تجيبها للمحكمة صعيب وخاصة المناطق النائية والبعيدة، خصك تدير مساعدة اجتماعية، وكي غادي نديرو دبا؟ نجحو غير النساء ونخليو الرجال؟ ولا خصنا نجحو غير الرجال؟.

مسألة معقدة جدا ولكن احنا كنشوفو أشنو هي الاختيارات وأشنو هي الإمكانيات اللي كاينة باش نوفرو، لأن في المناطق النائية لاحظنا واحد المجموعة ديال الأشياء، ها احنا درنا محاكم القرب مزيان، عينا فيها واحد القاضي شاب مزيان، إيوا وهذاك القاضي إلى ما كيعرفش الشلحة، إلى ما كيعرفش الريفية، إلى ما كيعرفش لتمازيغت كيف غادي نديرو؟

المشكل ماشي في القاضي، المشكل ديال المواطن، والدولة خصها توفر هذه الإمكانية، هاذ الشي راه ماشي كنعطيوه منحة، هاذ الشي ملزم على الدولة تديرو وتوفر هاذ توصيل المعلومة وتبليغ المعلومة بين المعني والجهاز القضائي، هذه مسؤولية كانت.

ثم ثانيا غادي إديرو أبحاث اجتماعية هاذ المساعدين القضائيين، غادي نمشي ندير أبحاث اجتماعية في سوس ولا في بني ملال ولا في خنيفرة ولا، وما كتعرفش اللغة ديالهم، غادي تمشي تدير بحث اجتماعي للمرأة؟ كيف غادي تدير لها إلى ما كتعرفش اللغة ديالهم؟ خص تعرف اللغة ديالهم باش تمشي تدير بحث اجتماعي اليوم باش تبلغ القاضي الجنائي أو قاضي الأسرة أو شيء من هاذ القبيل، نعطيكم أكثر من هكا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

بغيت نقول لكم بزاف ديال الأشياء.

السيد رئيس الجلسة:

باركة عليك، في اللجنة إن شاء الله يمكن نتوسعو في هذه المواضيع.

شكرا على المساهمة السيد الوزير المحترم.

الآن ننتقل إلى الطلبات الموجهة لقطاع الفلاحة، أقرأ عليكم دفعة واحدة لأنها ترتبط بنفس القطاع وسيتولى السيد وزير العلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة مشكورا، نيابة عن السيد وزير الفلاحة، للتفاعل والجواب على هذه الطلبات.

إذن إلى ما عندكم حتى شي مانع نطرحوهم دفعة واحدة.. التوقيت 2 دقائق لكل طلب، والإحاطة قديمة دبا ولا عندنا في النظام الداخلي تناول الكلمة في نهاية الجلسة.

(alors) إلى اسمحتو ليا غادي نبداو بالطلب المتعلق بـ"غلاء أسعار الأعلاف والأسمدة" للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نشكركم على حضوركم في إطار التضامن الحكومي.

وقبل بسط الموضوع، لابد أن أشير أننا تقدمنا في الفريق الحركي بطلب تناول الكلمة في نهاية الجلسة منذ الأسبوع الماضي، وأبدى السيد وزير الفلاحة استعداده للحضور والتفاعل حول هذا الموضوع الهام الذي يشغل بال ملايين الفلاحين ومرابي الماشية، إلا أننا فوجئنا بعدم حضور السيد الوزير اليوم رغم تواجده في البرلمان، كما راسلناه أكثر من مرة دون أن نتلقى أي جواب، ليبقى السؤال: هل بهذه الطريقة سنؤسس للتعاون والتنسيق بين السلطة التنفيذية وبين ممثلي الأمة؟ وهل بهذا الأسلوب تنفتح الحكومة على المعارضة؟

السيد الوزير المحترم،

بخصوص موضوع غلاء الأعلاف والأسمدة، السيد الوزير، لا يخفى عليكم أن الأعلاف اليوم أصبحت زايدة بـ30%، الأسمدة بـ 200%، وتتعرفو أن غلاء الأعلاف غادي يتسبب في واحد الكارثة مستقبلا وهو عدم توفر مادة الحليب في شهر رمضان، كونو على يقين أننا إلى ما رحمش الله بالشتا راه غادي يكون خصاص كبير ما غاديش نلقاو الحليب في شهر رمضان، وكتعرفو أن غلاء الأسمدة غادي يسبب واحد المعضلة كبيرة على الفلاحة لأنه 200% أصبح اليوم يشكل واحد العبء كبير على الفلاح والفلاحة.

فسؤالي السيد الوزير: ما هي التدابير المتخذة من طرف الوزارة للحد من هاذ المشكل الكبير اللي تيعيشو القطاع على الصعيد الوطني؟ وخصوصا القطاع ديال تربية الماشية اللي تيعرف واحد الكارثة كبيرة، الحليب اليوم راه نقص بـ 50%على الصعيد الوطني، غدا ما غاديش نصيبو اللحم، ما غاديش نصيبو القطيع ديالنا في المغرب..

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة لممثل مجموعة العدالة الاجتماعية حول "تأخر التساقطات المطرية".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نتقدم في مجموعة العدالة الاجتماعية بهاذ الإحاطة علما، في إطار المادة

168 المتعلقة باحتداد التساقطات المطرية ببلادنا، إيمانا منا على أن هاذ الموضوع هو موضوع طارئ وعام وذي بعد وطني وله انعكاسات على المواطنين، لاسيما فئة الفلاحين الصغار والكسابة، مما يستدعي من الحكومة اتخاذ إجراءات مستعجلة، فالملامح ديال موسم فلاحي صعب، أعتقد على أن أصبحنا جميعا نتحسسها، وبالتالي هاذ الأمر هذا يستدعي منا ويستدعي من الحكومة في إطار التدابير الاستباقية أن تتجند لهاذ الأمر هذا من خلال تدابير مستعجلة تخفف العبء ديال الآثار اللي نتماوها ما تكونش وخيمة في القطاع الفلاحي، ما تكونش الآثار ديالها كبيرة على عاتق الفلاحين الصغار والكسابة، اللي كيفما جا فالتدخل ديال الفريق الحركي، على أنه اليوم الأسواق الأسبوعية كتعرف واحد الارتفاع في مواد الأعلاف، مواد الكلأ ديال الماشية.

وبالتالي، هاذ الأمر هذا ما خصناش نبقاو مكتوفي الأيدي، ونخليو هاذ الفلاحة الصغار وهاذ الكسابة رهينة ديال بعض المضاربات اللي غتزيد تستفحل هاذ الموضوع، وتكون الآثار يعني يتكبدها العالم القروي بالخصوص، يتكبدها بشكل ربما ما يستطعش يتأقلم معه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

كاين عندنا السيد الوزير، تجاوب على.. تفضلون على جوج وندوزو للجوج الآخرين.

شكرا السيد الوزير.

تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة نيابة عن السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا، سعيد بالحضور فهاذ المجلس الموقر نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، الذي في الحقيقة هو لا يجد مشكلا بأن يكون حاضرا معنا، لكن هو حاضر فالغرفة الأولى، لارتباطات تسبق طرح هاذ الموضوع، وفي الأسبوع السابق كان أيضا سيحضر، لكن تزامن الموضوع مع الاجتماع الذي تم تدبير توقيته قبل أن تتم طرح هاذ الإحاطة التي تفضلتم بها السيد المستشار المحترم، وأنتوما قلتيوها، الحكومة متضامنة، وحينما تكون متضامنة، يمكن لأي وزير أو عضو فالحكومة أن يجيب بدلا عن السيد وزير الفلاحة، وهذا هو ما تقوم به الحكومة اليوم.

فإلى اسمحتو لي باش ندخل للموضوع اللي تكلمتو عليه، صحيح أن هاذ السنة هاذي فيها صعوبات مرتبطة بالتطورات المناخية، بالظروف المناخية الصعبة اللي كنعرفها بلادنا، واللي كنتمناو راجين من الله سبحانه وتعالى أنه يغيثنا بالأمطار.

لكن، إلا اسمحتيو لي، ما فيها باس بداية نقدم بعض المعطيات اللي مرتبطة بالحالة المناخية، اللي تسجلت إلى غاية 31 يناير، اللي تقريبا نزلت واحد 75 ملم، واحد التراجع كبير مقارنة مع السنة الماضية، أيضا السدود اللي كنعرف واحد النسبة ديال الملء اللي ضعيفة جدا، لكن الحكومة قامت بمجموعة ديال الإجراءات:

أولا، طلقت البرنامج ديال الخضروات الشتوية على واحد المساحة ديال 77 ألف هكتار، بتشارك طبعا مع الفلاحين، وهاذو غادي يمكنو أنهم باش يوفرو المواد طيلة الشهور القادمة، خاصة الشهور المقبلة إن شاء الله.

على مستوى الإنتاج الحيواني، وأنا كنعرفك السيد المستشار أنت عندك إلمام كبير بهاذ الموضوع هذا، وطبعا كاين هناك تخوف من الارتفاع ديال الأسعار، الحكومة قامت بواحد المجموعة ديال الإجراءات وطلقات مجموعة ديال البرامج، كاين الشطر الأول ديال اقتناء الأعلاف اللي فيه اقتناء ونقل 570 ألف هكتار من الشعير المدعم، لأن كنعرفو الآن أشنو كيوقع، ملي كيقل المطر، الدولة خصها تتحرك وملي كتحرك كيستقرو الأسعار، آنذاك كيكون الشعير متوفر، واللي عندو شي شوية ديال الشعير ماكيباقش ذاك المضاربات فالسلع.

أيضا، هناك الشطر الثاني: اللي فيه 260 ألف هكتار، اللي النسبة ديال الإنجاز ديالو بلغات 31%. الشطر الأول: النسبة ديال الإنجاز ديالو بلغات 94%.

الشطر الثالث: 130 ألف هكتار، النسبة ديال الإنجاز وصلت 14%.

والشطر الرابع: اللي فيه 2.16 مليون بواحد المبلغ ديال 500 مليون درهم، الآن هو الآخر غادي يتطلق قريبا.

ثم كاين التوريد ديال المواشي، نظرا للتسجيل ديال الحالات ديال النقص ديال الماء، هناك مجموعة من العمليات اللي تقوم بها الحكومة.

إذن الحكومة تتابع هاذ الموضوع، وأنا باغي نطمأن الكسابة، بأن الحكومة ووزارة الفلاحة تتابع هاذ الموضوع بشكل دقيق جدا، الهدف هو أننا نحافظو على الأسعار، الهدف هو أن نكونو فجنب الفلاحة فهاذ المرحلة الصعبة.

بخصوص الأسمدة واللي تكلمتو عليها، خصنا نميزو ما بين جوج ديال الأسمدة: الأسمدة ديال العمق هاذي كنتجوها الحمد لله محليا، وخا الكلفة ديال الإنتاج مرتفعة، لكن الدولة تتدخل باش يبقى السعر محدود، ثم كاين الأسمدة الآزوتية هاذي هي اللي فيها مشكل، لأنها كلها كتصاوب من الغاز الطبيعي وكتجي من مجموعة ديال الأسواق البعيدة، وكتعرفو المشاكل اللي كاينة فالشحن، الأسعار انتقلت من 400 أورو للطن لـ1800 أورو للطن، لكن ربما الله سبحانه وتعالى كيجي فجنب هاذ البلاد هاذي، بالرغم من أنه الأسعار مرتفعة لكن فنفس الوقت ما كاينش واحد الإقبال عليها كبير، لأن حتى الإنتاج ما كايناش الشتا ما كاينش واحد المجموعة ديال الزراعات اللي

كتطلب هاذ الأسمدة.

الحكومة تتابع أيضا هاذ الموضوع هذا، واللي هو متوفر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن فيما يتعلق بالطلبين حول "اختفاء طوائف النحل"، الطلب الأول ورد على رئاسة المجلس من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا مرة أخرى السيد الرئيس.

نثمن التفاعل ديالكم، السيد الرئيس، ومن خلالكم مكتب المجلس والسيد الرئيس وأيضا الحكومة في شخص وزير الفلاحة بالنيابة، على التفاعل مع طلب الإحاطة علما بشأن موضوع آخر، موضوع عام طارئ وذي بعد وطني يتمثل في اختفاء سلالات النحل وما ترتب عن هاذ الموضوع من تناسل مجموعة ديال الروايات والتحليلات، يعني وأنه الموطنين ولاسيما الفئات المعنية من المربين النحالة واللي كيشتغلو فهاذ القطاع هذا، اللي بحسب المعطيات ديال وزارة الفلاحة، أنه هو قطاع حيوي، هو قطاع منتج للدخل، منتج للتشغيل، وعندو واحد القيمة، أنه ملي كنتكلمو على النحل في المغرب فعندو واحد القيمة اعتبارية والعسل عندو قيمة اعتبارية بالنسبة للمغاربة، وأنه هاذ الحشرة المباركة أنها هي مصدر ديال الوحي: "**وأوحى ربك إلى النحل**".

وبالتالي أنه التفاعل مع هاذ الموضوع هذا، فيقتضي منا احنا كبرلمان وكحكومة أنه نتفاعلو معه بشكل جدي، ونعن السمع للحكومة في طبيعة الإجراءات الاستعجالية، أولا، باش نقدمو واحد الجواب علمي وتقني مقنع، ونحدو من تناسل الروايات المختلفة، وأيضا عن الإجراءات الكفيلة يعني من أجل الحيلولة دون يعني تفاقم هاذ المشكل هذا ديال اختفاء سلالات النحل.

وشكرا السيد الرئيس والسيد الوزير مسبقا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

هو السي وهبي مرحبا بك، ولكن كاين بعض الزملاء الوزراء ديالكم ما كيحضروش عندنا مع كامل الأسف، مع كامل الأسف، أنا أسجل أن هاذي خمس طلب اللي وضعت، لحد الآن ياله أول طلب أستجيب له، مشكور، ما كاينش السيد وزير الفلاحة، ولكن ناب عليه السي الوزير ما كاين مشكل.

بطبيعة الحال، أيضا ماشي غير هذا حتى قضية اللجان، يحضرو حتى في اللجان، هاذ الشي ما بغيناش نزيدو، احنا بغينا الوزراء فعلا يتفاعلو مع البرلمانيين، كان ممكن نتذاكرو فمجموعة ديال الأمور أخرى.

قضية إختفاء النحل كما سبق الزميل السي الدحماني، بطبيعة الحال السيدين الوزيرين كما كتعرفو، بطبيعة الحال الناتج الداخلي الخام حسب اللي سمعت واللي قريت، حوالي مليار درهم ديال العسل فالمغرب، مناصب الشغل بعشرات الآلاف.

أكيد بطبيعة الحال كاين ضرر، صحيح، احنا تبعنا بعض الإجراءات اللي دارت الحكومة، اللقاء اللي دار السيد رئيس الحكومة مع السيد الوزير يوم السبت، بطبيعة الحال ولكن ومع ذلك مازال خصنا نزيدو نطمأنو المعنيين فهاذ الملف.

ما عرفتش، السيد الوزير، كاين بعض الأمور حول:

- إخراج دليل الممارسة السلمية في تربية النحل، هاذ الأمر واش (l'ONSSA[6]) غادية فيه ولا لا؟
- مراقبة التغذية المعطاة للنحل خلال الظروف الطبيعية الصعبة وحالة الجفاف؛
- وضع برنامج وطني لتلقيم الخلايا؛
- وضع برنامج وطني لمحاربة الأمراض والآفات المعدية في النحل، على سبيل المثال "الفاروا" وتكليف المكتب الوطني للسلامة الصحية بالمتابعة ديال هاذ الشي، ونتمناو كذلك تنزيل برنامج وقائي شامل والمراقبة الدائمة للخلايا على غرار قطاع الدواجن على سبيل المثال.

لذلك، نتمناو على أن الحكومة يعني تفرح هاذ الناس اللي معنيين بهاذ الأمر، وما ننساوش بطبيعة الحال الأهمية ديال الغذاء ديال العسل، وبالمناسبة اختفاء النحل أدى إلى ارتفاع أثمنة العسل، واللي بطبيعة الحال الضحية ديالها هو المواطن.

وشكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

[6] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des produits **A**limentaires

الناطق الرسمي باسم الحكومة نيابة عن السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا الشكر موصول للسيدين المستشارين وللفريقين المحترمين.

أولا، الحكومة ما عندها حتى شي مشكل باش تجي للمجلس الموقر، لأنه الحكومة تؤمن بأنه النقاش العمومي يجب أن يكون مؤطرا داخل المؤسسات، وهذا هو ما نقوم به، لكن النظام الداخلي ديال هاذ الغرفة الموقرة يتحدث عن إمكانية حضور الحكومة في إطار القرارات ديال المجلس الدستوري اللي كتتكلم على التوازن، لكن منين شفت أنا شخصيا هاذ الموضوع هذا تم طرحه مرات ومرات، فمبادرة مني اقترحت على السيد وزير الفلاحة أنني نوب فهاذ الموضوع هذا، لأني كنعرف بأنه الرأي العام من خلالكم ينتظر ما يمكن أن تقدمه الحكومة حول هذه القضايا.

7500 طن هو الإنتاج ديال العسل في سنة 2021 على المستوى الوطني، كيفما قلت، السيد المستشار، فرص كثيرة ديال الشغل، ولكن ما نساوش هاذ الشي راه ما كانش قبل من "مخطط المغرب الأخضر"، هذا واحد من الحسنات ديال هاذ المخطط اللي ماشي كلنا كنتفقو.. وأنا بعض المرات كنسمع بعض الكلام اللي ماشي دقيق، "مخطط المغرب الأخضر" إلى دار شي حاجة فهاذ البلاد على الأقل نظم السلاسل، ولت عندنا سلاسل منظمة بدون أنني ما نتكلم على الإنتاج اللي مكثف والعقلنة ديال هاذ القطاع هذا.

فمباشرة بعد ظهور هاذ المشكل هذا، قامت وزارة الفلاحة بتتبع شخصي من السيد رئيس الحكومة ومع المكتب الوطني (l'ONSSA) بزيارة حول 23 ألف خلية، اللي تم زيارتها ومراقبتها ومعاينتها في مختلف مناطق المغرب، شمالا، جنوبا، شرقا وغربا، وتبين بالفعل بأنه هناك تم تسجيل ظاهرة ديال اختفاء بعض الطوائف ديال النحل بدرجات متفاوتة، واستبعدت نتائج التحاليل المخبرية التي أجريت على خلايا النحل والحضانات بأن يكون مرضا ما يصيب النحل، هو الذي تسبب في ظهور هذه الظاهرة.

وفي هذا الإطار، قام المكتب ديال (l'ONSSA) بتشكيل لجنة خبراء متعددة التخصصات لمواصلة الأبحاث والدراسات حول هذه الظاهرة، كما يعمق المكتب التقصيات الميدانية، بتعاون مع مهنيي تربية النحل، بهدف تحديد العوامل المساعدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة تم تسجيلها في مجموعة من الدول، فالولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض الدول ديال أوروبا وإفريقيا، كما أن الأبحاث والدراسات التي تم إجراؤها على هذه الظاهرة، ربطت هذه الظاهرة بوجود أسباب غادي نتكلم على بعضها:

أولا، العوامل المناخية والبيئية، خاصة في مثل هاذ السنوات اللي كتميز بواحد الضعف ديال التساقطات والتأثير اللي كيكون على المراعي اللي كيتغذى عليها هاذ النحل، ثم العوامل المرتبطة بالحالة الصحية لهاذ الطوائف، ثم العوامل المرتبطة بممارسة تربية النحل.

وفي إطار الجهود المبذولة من طرف الوزارة للتقليص من آثار هذه الظاهرة على قطاع تربية النحل، تم إعداد برنامج بـ130 مليون درهم مبلغ كبير جدا، سوف يتم تخصيصه لهذه السلسلة من أجل الوقوف على المشاكل، نعطيكم بعض الأمثلة:

- القيام بحملة وطنية لمعالجة خلايا النحل ضد داء "الفاروا"؛
- إعادة إعمار خلايا النحل المتضررة المصابة عبر توزيع طوائف نحل جديدة؛
- القيام بالدراسات والأبحاث وإعداد قاعدة بيانات - وهذا هو اللي جا فالكلام ديالكم السيد المستشار - وطنية، لتسجيل مربي النحل.

اللي نبغي نأكد عليه فالختام، على أن الوزارة وبتتبع شخصي من السيد رئيس الحكومة، تولي هاذ الموضوع أهمية قصوى، لأن هذا ماشي فقط غير الإنتاج يساهم فالسياحة، وكنعرفو بأنه كيقوم بواحد المجموعة ديال التوازنات على مجموعة ديال المناطق، نعطي بعض الأمثلة: فأزيلال، فآيت باعمران، فالنواحي ديال سوس، وهاذ العسل عندو قيمتو، فالحكومة واقفة على هاذ الموضوع بشكل دقيق، وإلى كانت معطيات مستقبلا سوف تكون إن شاء الله فرصة لكي نتحدث داخل هذه القبة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم على المساهمة القيمة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة.

شكرا للجميع على المساهمة.

وأعلن عن رفع هذه الجلسة.

الملحق: تعقيب المستشار السيد خالد السطي حول موضوع " سياسة وزارة السياحة لتجاوز تداعيات جائحة كوفيد-19 على القطاع السياحي"، سلم مكتوبا لرئاسة الجلسة:

المستشار السيد خالد السطي:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة الرقابية في موضوع **" سياسة**

وزارة السياحة لتجاوز تداعيات جائحة كوفيد-19 على القطاع السياحي".

وهي مناسبة ننقل لكم معاناة العاملين في هذا القطاع الذي يعتبر من بين القطاعات الأكثر تضررا من تداعيات جائحة كورونا و باقي القطاعات المرتبطة به كالنقل الجوي والصناعة التقليدية، رغم الإجراءات والتدابير المتخذة للحد من هذه التداعيات، ومنها:

- ✓ إعادة ربط المغرب بالأسواق المصدرة للسياح؛
- ✓ إحداث آلية لإعادة تأهيل ومصاحبة مؤسسات الإيواء التي تواجه صعوبات؛
- ✓ مواكبة وتسريع تطوير المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا؛
- ✓ إصدار القانون رقم 30.20 الذي يسمح لمقدمي الخدمات، بتعويض المبالغ المستحقة لزبنائهم عن طريق وصل بالدين، وذلك على شكل اقتراح خدمة مماثلة أو معادلة دون أي زيادة في السعر؛
- ✓ استفادة أجراء المقاولات السياحية المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمرشدين السياحيين من تعويض جزافي شهري مقداره 2.000 درهم خلال الفترة الممتدة من فاتح يوليوز 2020 إلى غاية 30يونيو 2021.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن هذه الإجراءات على أهميتها غير كافية لتجاوز تداعيات الجائحة على هذا القطاع الحساس، خصوصا في ظل التدابير المتخذة بإغلاق المجال الجوي لمنع دخول بعض متحورات هذا الفيروس.

ولابد من التذكير بأن الدعم المباشر للقطاعات يبقى حلا جزئيا ولا يجيب على الاختلالات البنيوية، ويمس بالمنافسة الشريفة ويفترض استشارة مجلس المنافسة، ويؤدي في الغالب إلى تفشي المحسوبية والزبونية في الاستفادة من دعم مباشر للدولة.

كما أن تقديم أغلفة مالية مباشرة لبعض المقاولات السياحية سيؤدي مهما كانت الاحترازات، إلى استفادة بعض المؤسسات وعدم استفادة البعض الأخر، واستفادة المقاولات الكبيرة على حساب المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، وانطلاقا من وعينا بأهمية هذا القطاع باعتباره قاطرة للنمو الاقتصادي ببلادنا وقطاعا مهما يساهم في خلق قيمة مضافة عالية، ومن أجل الحفاظ على استقراره وتنافسيته وحماية حقوق العاملين به ندعو إلى ضرورة:

- ✓ فتح الأجواء وتسويق المغرب كوجهة سياحية موثوقة وتخفيف قيود السفر نحو المغرب؛
- ✓ تحفيز الاستهلاك الداخلي للمنتوجات السياحية عبر تخصيص أغلفة مالية لدعم شيكات سياحية يمكن تسويقها بنصف قيمتها للمواطن (إن تخصيص 200 مليار سنتيم مثلا للشيكات السياحية وبيعها بنصف قيمتها للزبناء سيضخ في القطاع السياحي مبلغ 400 مليار سنتيم على الأقل دون احتساب ما ينفقه السائح من نفقات مختلفة)؛
- ✓ تشجيع السياحة الداخلية من خلال اعتماد منتوج ذي جودة يتلاءم مع القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة لاستقطاب أكثر من مليون مغربي يفضلون قضاء عطلتهم في الخارج (خصوصا إسبانيا وتركيا...)؛
- ✓ الاهتمام بالموارد البشرية العاملة في هذا القطاع من خلال إعادة التكوين والتأهيل؛
- ✓ التسريع بإدماج قطاع الصناعة التقليدية في الاقتصاد المهيكل وتمكين العاملين فيه من الخدمات الاجتماعية المتعلقة بالتغطية الصحية والتقاعد وغيرها من الخدمات؛
- ✓ مراجعة المراسيم المرتبطة بالمرشدين السياحيين العاملين في المناطق الجبلية بما يضمن لهم مزاولة العمل داخل المجال الحضري بعد تقدمهم في السن أو بسبب المرض؛
- ✓ التدخل من أجل وضع حد لغلاء تذاكر السفر الذي لا يشجع على التنقل والسياحة، مع العمل على تشجيع الطيران الداخلي بإطلاق خطوط جديدة بأثمنة تنافسية؛
- ✓ ربط الدعم العمومي المقدم للمؤسسات السياحية بالحفاظ على مناصب الشغل واحترام تشريعات الشغل؛
- ✓ التسريع بإخراج النصوص التطبيقية للقانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى؛
- ✓ العمل على إيجاد حل يقضي بتمديد تأجيل استخلاص أقساط الديون إلى غاية نهاية الأزمة بالنسبة للنقل السياحي؛
- ✓ الاستمرار في صرف الدعم المخصص للعاملين بالقطاع والرفع من قيمته تماشيا مع ظروف ومتطلبات العيش الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.